الهند نموذج التوظيف الإيجابي للتعددية المتنوعة

م.د.فلاح خلف كاظم الزهيري*

الملخص

يعد المجتمع الهندي من المجتمعات ذات تركيبة اجتماعية وسياسية تعددية وقد القى هذا الأمر بظلالة عن الواقع السياسي والحزبي في هذا البلد فيما بعد، اذ أدت هذه التنوعات والتعددات سواء العرقية أم الدينية أم الطائفية أم اللغوية إلى إن تكون احد عوامل نجاح التجربة الديمقراطية بشكل عام فيها (على الرغم من المنغصات والاحداث التي تقع بين فترة واخرى تحاول تعكير صفوة التعايش الايجابي) بعد إن وصلت غالبية هذه التنوعات إلى قناعة بان تنوعها وتعددها يقتضي احترام كل تنوع للآراء ومعتقدات وخصوصيات الآخر. واليوم تعد التجربة التعددية البرلمانية الديموقراطية الهندية من النماذج المهمة لنجاح النظام البرلماني في احدى اكبر دول العالم في المساحة والسكان ،فقد ارست الهند نظاما" دستوريا" قائما على مبادئ الديموقراطية التعددية العلمانية وضربت مثلا في امكانية استقرار النموذج الديموقراطي في دولة من دول الجنوب رغم انهيار هذا النموذج في العديد من تلك الدول آنذاك وظل الشعب الهندي على الرغم من كبر حجمه وتنوعه واختلاف تركيباته ومكوناته متشبثا" بالنظام الديموقراطي الذي عّد احد ضمانات وحدة هذا الشعب المكافح رغم تغير قياداته السياسية وتوالي الاحزاب على الحكم عبر الانتخابات منذ اكثر من سبعة قرون.

ان وجود التعدد الاجتماعي والسياسي والثقافي لم تمنع الشعب الهندي وقياداته السياسية ونخبه المثقفة من العمل على خلق حالة من التعايش السلمي الذي افضى الى بناء تجربة ديموقراطية تعد اليوم من انجح التجارب في العالم من حيث سعة المشاركة وثبات وديمومة استمرارها ، اذ اثبتت هذه التجربة انه كلما كانت النخب والقيادات الحاكمة مؤمنة بالخيار الديموقراطي التعددي كلما كانت فرص نجاح التجربة

*. معهد اعداد المعلمين \الرصافة١. Emaile Falah.kalaf@yahoo.com :

التعددية كبيرة ومواتية، واثبتت ايضا ان وجود عقل جمعي يضم سكان الدولة الهندية على الرغم ما بين هؤلاء من تنوع سياسي وديني واقتصادي واجتماعي انعكس ايجابيا" في التعايش السلمي والاستقرار النسبي الذي تعيشه الدولة والذي تم استثماره من خلال التوظيف الايجابي لتلك التعدديات لصالح بناء مسيرتها العلمية والتكنلوجية والاقتصادية والسياسية، وهذا التوظيف يتم من خلال وجود نصوص دستورية وقانونية مترجمة عمليا" ومن خلال آراء وسلوكيات الآباء المؤسسون والقادة والنخب الحاكمة والمثقفة التي اسهمت في ترسيخ هذا البناء الديموقراطي.

ان الهند ليست دولة مثالية بكل تأكيد لكن هذه التجربة الغنية بكل ما تحمل الكلمة من معنى تفتح آفاق واسعة امام الباحثين في شؤون النظم السياسية والديموقراطية في العالم للاستفادة من معطيات تلك التجربة والوقوف على اسباب نجاحها والعوامل التي ساعدت على ذلك النجاح في بلد كان البعض يعتقد بان نجاح الديموقراطية فيه قضية عقيمة، الا ان واقع الحال اثبت عكس ذلك اذ اثبتت هذه التجربة النجاح في بناء اكبر ديموقراطية خارج العالم الغربي الامر الذي يفتح الابواب واسعة امام الدول الساعية لبناء تجربتها الديموقراطية الفتية- كالعراق مثلا- للوقوف مليا" امامها ودراستها واخذ الدروس والعبر لصالح ذلك البناء .

Abstract

Indian society is one with a social structure and political communities pluralism has delivered this cast a shadow on the political and party reality in this country later as a result of these diversities and Altadeddat whether ethnic or religious or sectarian or linguistic to be one of the success of the experiment factors in general democratization (although drawbacks and the events that occur between now and then trying to muddy the elite positive coexistence) after reaching the majority of these variations convinced that diversity and plurality requires respect for all the diversity of views and beliefs of others and the specifics. Today is the experience of parliamentary pluralism of Indian democracy is an important models for the success of the parliamentary system in one of the largest countries in the world in area and population, has laid the India system "constitutional" based on the principles of democracy, pluralism, secularism and hit, for example, the possibility of the stability of the democratic model in the State of the countries of the South, despite this collapse model in many of these countries at the time the Indian people remained despite the large size and diversity and the different fittings and components clinging to "the democratic system, which count one unit of this people guarantees struggling despite a change of political leadership and succession of parties to power through elections since more than seven centuries. The presence of social and political pluralism and cultural did not prevent the Indian people and the political leaders and elites educated work on creating a state of peaceful coexistence, which led to the construction of democratic experience is today one of the most successful experiences in the world in terms of the capacity of participation and the stability and permanence of continuity as it proved this experience that the greater the elites and the ruling leaders secured option Democrat pluralist whenever the success of the experiment and large favorable pluralism opportunities, and also demonstrated that the presence of mind of a collective population of the Indian state boasts despite between those of political and religious, economic and social diversity reflected positively "in peaceful

coexistence and stability and relative experienced by the State, which was invested by the positive employment of those pluralities in favor of building her career and scientific technological, economic, political, and this employment is through the existence of constitutional and legal texts translated in practice "and through the views and behavior of the founding fathers and leaders and ruling elites and intelligentsia that contributed to the consolidation of the democratic construction. India is not ideal state certainly, but this rich experience with all bearing the word meaning open broad prospects in front of researchers in the affairs of political systems and democracy in the world to benefit from the data that experience and stand on the reasons for their success and the factors that helped it succeed in a country that was some believe that the success of democracy in which sterile issue, but the reality of the situation proved the opposite as it proved this experiment succeed in building the largest democracy outside the Western world which opens the doors wide in front of seeking to build experience democracy Afattah- countries such as Iraq example- to stand carefully "before them, and study and take lessons for the benefit of That construction.

المقدمة

الهند كما يطلق عليها رسميا" (جمهورية الهند) بلد تقع في جنوب آسيا، سابع اكبر بلد من حيث المساحة الجغرافية والثانية من حيث عدد السكان، وهي بلد الديموقراطية الاكثر ازدحاما" بالسكان في العالم، والهند هي مهد حضارة وادي السند ومنطقة طريق التجارة التاريخية والعديد من الامبراطوريات ،وكانت شبة القارة الهندية معروفة بثرواتها التجارية والثقافية لفترة طويلة من تراثها الطويل، استعمرت من قبل المملكة المتحدة في فترة من منتصف القرن التاسع عشر الى منتصف القرن العشرين، واصبحت دولة مستقلة عام ١٩٤٧ بعد حركة الكفاح من اجل الاستقلال التي تميزت على نطاق واسع بالمقاومة غير العنيفة، الهند اليوم جمهورية تتكون من ٢٨ ولاية وسبعة اقاليم اتحادية مع وجود نظام برلماني ديموقراطي تمتلك ثاني عشر اكبر اقتصاد في العالم في سوق صرف العملات ورابع اكبر قوة شرائية في العالم ،وقد حولتها الاصلاحات الاقتصادية ١٩٩١ الى واحدة من اكبر الاقتصاديات نموا ،ومع هذا لازالت تعاني من مستويات عالية من الفقر والأمية وسوء التغذية نظرا للكثافة السكانية الهائلة، لذلك فان الكتابة عن النظام السياسي الهندي وبالأخص التجربة التعددية السياسية فيها متعة وصعوبة في آن واحد متعتها متأتية من غرابتها ،ا فالهند تحوي تناقضا" اجتماعيا" واقتصاديا" وعلميا" شديدا" حيث تقف مظاهر الثراء والتقدم التكنولوجي جنبا" إلى جنب مع مظاهر التخلف والفقر مع مشكلة التقدم السكاني منذ ١٩٢١وحتى الآن والتي تزداد خطورتها مع اقترانها بمعدل أميه يصل إلى ٤٢ % من السكان ومع معدل مرتفع للسكان الذين تحت خط الفقر ليصل إلى٢٨% ، إما صعوبتها فهي في متعتها نفسها فالمجتمع الهندي قد تأثر بظاهرة التعصب الديني كميزة اجتماعية والتي ألحقت ضررا" كبيرا" في شبه القارة فقسمت الهند إلى دولتين سعيا" وراء حل هذه المشكلة، ولكن عملية التقسيم لم تنهي مسألة النزاعات الطائفية لحد ألان .

مع ذلك قدمت الهند وتجربتها التعددية البرلمانية الديمقراطية نموذجا مهما" لنجاح النظام البرلماني في إحدى اكبر دول العالم الثالث في المساحة والسكان فقد أرست الهند نظاما" دستوريا" قائما" على مبادئ الديمقراطية التعددية والعلمانية وضربت مثلا في إمكانية استقرار النموذج الديمقراطي البرلماني في دولة من دول الجنوب رغم انهيار هذا

النموذج في العديد من تلك الدول آنذاك وظل الشعب الهندي رغم حجمه وتنوعه واختلاف تركيباته ومكوناته متشبثا" بالنظام الديمقراطي الذي عد احد ضمانات وحدة هذا الشعب المكافح رغم تغير قياداته السياسية وتوالي الأحزاب على الحكم عبر الانتخابات منذ أكثر من سبعة عقود .

وتأسيسا" على ما تقدم سنحاول (ومن خلال الاستعانة بالمنهجين التحليلي والتاريخي) ان نكتشف حقيقة التجربة التعددية في الهند من خلال الحديث عن مفهوم التعددية (دراسة نظرية) في المبحث الاول ثم نبحث اسس التعددية الهندية في المبحث الثاني وفي المبحث الثالث سنبحث في آليات التوظيف الإيجابي لهذه التعددية وانعكاساتها ،هذا فضلا" عن المقدمة والخاتمة ومدونين بعض الملاحظات في خاتمة هذه الأوراق.

فرضية البحث :

ان وجود تعدد اجتماعي وسياسي في أي مجتمع يمكن ان يثير اشكاليات ومتاعب كثيرة قد تفضي الى حالة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ولكن اذا ما تم استيعاب تلك التعدديات وفق رؤية صحيحة وسليمة تأخذ بنظر الاعتبار حجمهم وثقافتهم ومعتقداتهم ومطالبيهم وتضعها ضمن رؤية وطنية شمولية فان ذلك سيفضي الى اثراء العملية السياسية وتوفير سبل نجاحها وخلق حالة من التعايش السلمي وهذا ما حاصل في التجربة الهندية اذ نجحت القيادات التاريخية السياسية والحزبية والنخب المثقفة في خلق حالة من التعايش الاجتماعي السلمي الذي افضى الى بناء تجربة ديموقراطية تعد اليوم من انجح التجارب في العالم من حيث سعة المشاركة وثبات وديمومة استمرارها. ومن خلال ذلك نسعى لأثبات :.

- كلما كانت النخب والقيادات الحاكمة مؤمنة بالخيار الديمقراطي التعددي كلما كانت فرص نجاح التجربة التعددية كبيرة.
- ان تمسك الشعب الهندي ونظامه السياسي بخيار الديمقراطية البرلمانية باعتباره خيار وطني احد اهم عوامل نجاح التجربة.

- اعتماد التعددية باعتبارها نمطا" للنظام السياسي والحزبي فيها ادى إلى تعزيز شرعية النظام عن طريق الممارسة الانتخابية البرلمانية وتداول السلطة السلمي ونجاح تجربتها الديمقراطية.
- ان وجود عقل جمعي هندي يضم سكان الدولة الهندية رغم ما بين هؤلاء من تنوع سياسي وديني واقتصادي واجتماعي انعكس ايجابيا في التعايش السلمي ونجاح التجربة الديموقراطية.
- ان التوظيف الايجابي لمكونات المجتمع الهندي يعد حالة خاصة وفريدة اختص بها المجتمع الهندي المتعدد عن غيرة من المجتمعات وهذا التوظيف انعكس ايجابيا على مسيرتها العلمية والتكنلوجية والاقتصادية والسياسية.

المبحث الاول: مفهوم التعددية

عندما نتناول التعددية بوصفها مفهوما علينا إن ندرك إننا إمام مفهوم واسع وغامض وفضفاض ومرن في أن واحد فهو مصطلح حديث الظهور والاستخدام ووثيق الصلة بمصطلح الديمقراطية الغربي وأن كان إطاره المفاهيمي أوسع[١] وتأخذ التعددية أشكالا عدة فقد تكون سياسية أو اجتماعية أو ثقافية وقد تكون متداخلة في أبعادها وأشكالها ، وفي المجتمعات المعاصرة المتطورة تبدو التعددية وسيلة لتنظيم الحياة العامة على أسس متزنة مع احترام مختلف الاتجاهات ، وتؤسس هذه التعددية كون جميع المواطنين يسعون نحو هدف زمني واحد ويقبلون بشروط عيش مشترك وكل فئة تجد مبررا للمشاركة في المصير الواحد ، وفي ضوء ذلك يقصد بالتعددية أنها تهدف إلى احترام مختلف الاتجاهات الفكرية والعقائدية في المجتمعات الحديثة وتعد شرطا أساسيا للعملية الديمقراطية[٢] ويذهب معجم المصطلحات الاجتماعية إلى أن التعددية تعني:" تعدد أشكال الروح الاجتماعية في نطاق كل جماعة، وتعدد الجماعات داخل المجتمع وتعدد الجماعات نفسها.[٣] أما معجم المصطلحات السياسية فيعرف التعددية على أنها" من الناحية الاجتماعية تعني وجود مؤسسات وجماعات غير متجانسة في المجتمع المعاصر يكون لها اهتمامات دينية واقتصادية وأثنية وثقافية متنوعة، والتعددية من الناحية السياسية تصف مجتمعاً تكون القوة فيه موزعة بصورة واسعة

على جماعات متعددة مرتبة في أنماط متنوعة للصراع أو المنافسة أو التعاون.[٤] وتعرف الموسوعة البريطانية التعددية بأنها "الاستقلالية التي تحظى بها جماعات معينة في إطار المجتمع مثل الكنيسة والنقابات المهنية والاتحادات العمالية والأقليات العرقية".[٥] و قد ركز البعض على أن مفهوم التعددية، مفهوم ليبرالي ينظر إلى المجتمع على أنه يتكون من روابط سياسية وغير سياسية متعددة ذات مصالح متباينة ومشروعة ومتفرقة بما يحول دون تمركز الحكم ويحقق المشاركة في المنافسة[٦]. وما يعنينا هنا هي التعددية السياسية التي يعود أصلها إلى المفكرين الغربيين مثل لوك ومونتسكيو ، فالأول أكد على ضرورة إن تقوم على الرضا والقبول العام للحد من السلطة المطلقة للتجنب حالة الحرب والفوضى، ثم حدد طابعها المؤسسي على يد مونتسكيو في نظرية الفصل بين السلطات للحد من الاستبداد التي تقوم عليه السلطة[٧]. والتعددية السياسية المعاصرة تعرف بصيغ متنوعة ووفق أسس معنية فهناك من يراها مظهرا من مظاهر الحداثة السياسية والقصد منه وجود مجال اجتماعي وفكري يمارس الناس فيه الحرب بواسطة السياسة أي بالحوار والنقد والاعتراف والأخذ والعطاء[٨] وهناك من يعرف التعددية السياسية بدلالة الأحزاب السياسية كونها تمثل قوى اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية مختلفة وهذه الأحزاب تتنافس فيما بينها من اجل كسب الرأي العام تمهيدا لاستلام السلطة وتحقيق ما تنادي به من أهداف وبرامج ما تدعوا إليه من قيم[٩] كما إن التعددية السياسية تضمن بالضرورة تعددية حزبية لكنها لا تقتصر عليها في الوقت الحاضر ، إذ إن وجود مؤسسات المجتمع المدني كالمنظمات والجمعيات المعنية بحقوق الإنسان والمرأة والبيئة الثقافية تعد هي الأساس لقيام التعددية انطلاقا" من حقيقة إن الديمقراطية تعد نظاما" مؤسسا" لإدارة تعددية المجتمع المدني[١٠]. يمكن إجمال التعريفات المختلفة التي قدمت لمفهوم التعددية في مجموعتين أساسيتين الأولى: هي التعريفات الشكلية التي حاولت رسم حدود للمفهوم وبيان معالمه بوجه عام وحاولت الربط بينه التعددية والتنوع والاختلاف والربط بين معنى التعددية وبين مجال القانون والدولة، والتفرقة بين الدور التحرري الهادف لتبرير مطالب جماعة معينة في احترام معتقداتها في مواجهة تعسف الجماعات الأخرى، والدور السلبي المستخدم لتبرير الاستغلال والتمييز ضد جماعة معينة دون

الجماعات الأخرى. والثانية: التعريفات الموضوعية وهي التي حاولت أن تنفذ لصميم الظاهرة وبالتالي تنوعت بحسب موضوع التعددية وربطت بين مفهوم التعددية وبين عملية التفاعل بين كتلتين سياسيتين واجتماعيين أو أكثر. وفي المقابل فإن التعددية السياسية يمكن أن تكون هي ذاتها نتاجاً وانعكاساً للتعددية الاجتماعية[١١] وفي ظل المتغيرات الدولية الجديدة التي طرأت على العالم بدأت العديد من دول العالم الثالث تفتش لها عن نموذج للتعددية أما بدافع الحرص على السيادة أو اتخاذها مبررا في صياغة نموذج يلاءم توجهها الإيديولوجي أوالسياسي .اذان العلاقة بين التعددية المجتمعية والسياسية والثقافية تتوقف على طبيعة العلاقات بين الجماعات والقوى المختلفة داخل المجتمع. فإذا ارتبطت الجماعات ببعضها البعض رغم تعدد الولاءات التحتية وتقاطعها بقيم ثقافية مشتركة تصبح النتيجة وجود مجتمع يقوم على صورة من صور التوازن التنافسي للسلطة بدرجة أو بأخرى.* وقد(جابر سعيد) محاولة للمقارنة والتمييز بين نموذجين من المجتمعات التعددية هما نموذج الصراع ونموذج التوازن مع العلم أن كل من النموذجين لا يعدو أن يكون تعبير عن نمط مثالي من الأنماط المثالية التي قدمها ماكس فيبر،أي أنها نماذج أوأنماط مجردة وليست وصفاً تجريبيا" للعلاقات بين الجماعات.[١٢]

مقارنة بين نموذج الصراع ونموذج التوازن في المجتمعات التعددية

وجه المقارنة	نموذج الصراع	نموذج التوازن
أساس المجتمع	هيكل هش من الجماعات غير المستقرة يضم مزيجاً من الجماعات التي تعيش داخل وحدة سياسية واحدة تتماسك كل منها بثقافتها ولغتها ودينها وأفكارها.	هيكل قوي من الجماعات المستقرة والمستقلة والوسيطة بين الفرد والدولة.
السمة الرئيسية	تعدد ثقافي وتباينات لغوية أو عرقية أو طائفية أو لها حدود مرسومة تتميز بالثبات.	تجانس ثقافي على صعيد القيم والمعتقدات السياسية العليا، وتباينات متحركة مرتبطة بالرأي العام والعملية الانتخابية.
نمط العلاقات الاجتماعية	نظام تدريجي جامد للعلاقات بين الجماعات يقوم على التنافس المحض دون ضوابط ولا يؤمن بالمشاركة أو بالمساواة، أي تنظيم غير ديمقراطي.	علاقات تعاون وانسجام وتوازن مستقر بين الجماعات نتيجة المشاركة في السلطة وفي صياغة القرارات أي تنظيم ديمقراطي للعلاقات الاجتماعية.
طبيعة السلطة	مركزة في أيدي جماعة أو فئة محدودة.	منتشرة وموزعة بين الجماعات والقوى السياسية والاجتماعية.
وضع الدولة	تعلو فوق المجتمع وتفرض بعض الإجراءات لتنظيم العلاقات بين الجماعات المكونة حتى لاتصبح علاقات عدائية بحته.	الروابط والعلاقات بين الجماعات في الأساس والدولة ككيان سياسي ليست سوى تعبير عن هذه العلاقات التكاملية.
أساس التكامل	ليس طواعية بل مفروضاً نظراً لغياب القيم المشتركة والإحساس بالانتماء المجتمعي سواء بين النخب أو المواطنين.	الالتزام بالقيم المشتركة والإحساس بالانتماء المجتمعي بين النخب واحترام حكم القانون، والالتزام بالعمل التدريجي.
آلية الحفاظ على النظام	القسر والإكراه وضبط الصراع بواسطة الجماعة السائدة.	التكامل والتماسك الاجتماعي الذي ينبع من الاتفاق والرضا.
أسلوب تغيير نمط العلاقات الاجتماعية السائدة	التغيرات في الهيكل الاجتماعي تفترض التغيرات السياسية والتي تتم دائما باستخدام العنف.	التغيير يتم باستخدام الوسائل السلمية القانونية مثل الانتخابات.

هذه المقارنة بين نموذجي الصراع والتوازن تفيد في التعرف على الفروق الجوهرية بين كلُ منهما وبالتالي تكون مفيدة للباحث تساعده في رسم صورة او عمل مقاربة بين انواع المجتمعات التي تعاني من ظاهرة عدم استقرار اوضاعها الاجتماعية والسياسية وبالتالي تقديم آليات او حلول لما يجب ان يفعله النظام السياسي لتجاوز تلك التحديات في ضوء تلك الصورة المثالية. وما لا شك فيه، أن عملية تحول المجتمعات ذات التعدد الثقافي والتمايز الاجتماعي إلى مجتمعات تتسم بالتجانس

الثقافي والاتفاق والرضا لا تعد أمراً سهلاً أو ميسوراً في كل الاوضاع وفي الوقت نفسه إن لم تكن سهلة وميسورة فهي أيضا ليست مستحيلة في كل الأحوال. ولما كانت المجتمعات التعددية التي تتسم بقدر كبير من التمايزات العرقية، اللغوية، الدينية، والمذهبية...الخ. والتي تتميز نتيجة لذلك باحتدام الصراع بين الجماعات الرئيسية المكونة للمجتمع تفرض ضرورة تحولها من نموذج التعددية الصراعية إلى نموذج التعددية المتوازنة بما تمثله من تكامل قومي وقدرة على تحقيق متطلبات التنمية.

ويبقى السؤال عن السبيل لتحويل المجتمع المتعدد المتصارع الى مجتمع متوازن قريب التجانس ؟ لما كان من الضروري تحقيق الوحدة والتكامل من خلال تحويل المجتمع التعددي إلى مجتمع متجانس ثقافياً يقوم على التعددية السياسية كمطلب ضروري قدم احد الباحثين موجزا لتلك الآليات وهي:[١٣] .

١- العمل على تحقيق المساواة السياسية والاقتصادية والثقافية .

٢- الإقرار بالتنوع وتبني مبدأ الحوار الفكري المتواصل.

٣- تقديم فرص متساوية للتعليم والوظائف لكافة الجماعات.

٤- العمل على تحقيق المشاركة لكافة الأفراد والجماعات.

٥- ضرورة الاتجاه إلى الفيدرالية واللامركزية لما يمكن أن تعمل عليه من تدعيم للمشاركة والإسهام في عملية اتخاذ القرار، وتعدد مراكزه.

ونستنتج من ذلك إن البحث في مسألة التعددية والتعددية السياسية يقوم على:.

١. التعددية كمصطلح يأخذ معنى التنوع الديني . السياسي . الثقافي ..... الخ

٢. التعددية السياسية تعني هياكل سياسية تستوعب الاختلاف للتعبير عن أراء ومصالح الإفراد والاختلاف في التكوينات الاجتماعية او الديموغرافية او الاقتصادية.

٣. التعددية السياسية عنصر رئيسي من عناصر وجود الديموقراطية وفي مسالة العلاقة بينهما فان الثانية تعد إحدى آليات الأولى ولا يمكن التعبير الحقيقي عن احدهما دون الإقرار بالثانية .

٤- وفي مسالة العلاقة بين التعددية السياسية والتعددية الحزبية فالأولى تتصف بالشمول إما الثانية فهي جزء مكمل وأساسي للتعددية السياسية وقد لا تعبر التعددية الحزبية عن التعددية السياسية إذا ما كانت تقوم على الحزب المهيمن .

٥- القرارات السياسية التي تتخذ في دولة تتمتع بالتعددية هي قرارات نخب عديدة ومجموعات قيادية متخصصة لا تتخذها نخبة أو فئة واحدة.

المبحث الثاني: أسس التعددية الهندية

يعد المجتمع الهندي من المجتمعات ذات تركيبة اجتماعية وسياسية تعددية وقد القى هذا الأمر بظلالة عن الواقع السياسي والحزبي في هذا البلد فيما بعد اذ أدت هذه التنوعات والتعددات سواء العرقية أم الدينية أم الطائفية أم اللغوية إلى إن تكون احد عوامل نجاح التجربة الديمقراطية بشكل عام فيها (على الرغم من المنغصات والاحداث التي تقع بين فترة واخرى تحاول تعكير صفوة التعايش الايجابي) بعد إن وصلت غالبية هذه التنوعات إلى قناعة بان تنوعها وتعددها يقتضي احترام كل تنوع للآراء ومعتقدات و خصوصيات الآخر، وهذا ما سنحاول ان نناقشه:

اولا: التعددية الاجتماعية

الهند واحدة من دول العالم الثالث التي تميزت بتنوع وتعقد كبيرين في التركيبة الاجتماعية لسكانها اذ تضمن مجتمعها اجناس متعددة وبيئات مختلفة كان لها الاثر في خلق عادات وتقاليد متعددة فضلا عن وجود اديان ولغات متباينة .

١- التعددية الطبقية: يتميز المجتمع الهندي بالتعددية العرقية فضل عن وجود تمايز طبقي واسع فيما بين السكان وذلك بفعل ظروف وعوامل عديدة وعززت هذه التعددية الطبقية والتركيب الطبقي التعددية في النظام السياسي اذ لازال يلعب دورا خطيرا في الحياة الاجتماعية والسياسية ،وقد نشا هذا النظام مع نشأة الهند منذ قرون عديدة وارتبط بصورة خاصة بالغزاة من الهنود الآريين واكتسب خصائصه المميزة وجموده عبر قرون حتى اصبح يدخل كل منافذ الحياة الاجتماعية في الهند ولايزال يلعب دورا في النظام السياسي[١٤] واعترض المختصون والعلماء على اصل ومستقبل التمايز الطبقي في الهند ولم يستطيعوا حتى يومنا هذا اعطاء تفسير مقنع لهذا النظام واسباب جموده فقد قسموا هذا النظام من خلال مفهوم اجتماعي على اساس ملكية وسائل الانتاج اضافة الى ارتباطها بملكية الارض حيث انتقلت هذه المجتمعات من البدائية الى الملكية المركزية كظاهرة ضرورية تقرر تركيبها بصفة اساسية بانقسام المجتمع الى اعضاء وتابعين للملك او

الامبراطور ومعه الطبقة الحاكمة والفلاسفة لهذا انقسم المجتمع الى اربع طبقات رئيسية:

١- البراهمة تشمل الكهنة والمعلمين والفلكيين .

٢- الشاتريا وتضم الملوك والمحاربين والاداريين.

٣- الفيشيا تضم التجار والصيرفة.

٤- الشودرا وتشمل الفلاحين والعمال، يضاف الى هذه الطبقات طبقة المنبوذين التي تكون اسفل السلم الاجتماعي[١٥] وتنقسم الطبقات أعلاه إلى عدد من الطوائف وبتكاثرها تتجزأ إلى طوائف فرعية أخرى، وبهذا فإن المجتمع الهندوسي يضم إعداداً هائلة من الطبقات والطوائف، وأن أهم ما يميزها هو أن الطبقات والطوائف المختلفة لا تتزاوج فيما بينها[١٦] وكل طبقة يطلق عليها (جاتي) JATI التي تعني الوحدة الصغيرة التي تحدد مكانة الشخص ودوره ،وهذه الوحدة او الطبقة تمتاز بصفة الجمود الاجتماعي لان كل طبقة تعتبر نفسها متفوقة على الطبقة التي تليها وهناك لامساواة اجتماعية وقانونية فمثلا العقوبات تختلف باختلاف الطبقات.[١٧]

٢- <u>التعددية اللغوية</u>: اللغة هي من أهم عوامل التماسك الاجتماعي كونها تقترب بين السكان وتساعد على تفاهمهم وترابطهم، وقلماّ تتكلم شعوب دولة ما بلغة واحدة، فعادة توجد اكثر من لغة واحدة ضمن الدولة وقد قيل قديماً : (إن الهند ملخص العالم)، أي انها تجمع شتى اجناس العالم ، وتعد ملتقى الاديان، ومنبت للغات عديدة، فالهند هي الدولة الاولى في العالم من ناحية تعدد اللغات،وتنوع اللغات فيها يرجع الى اختلاف الجهات التي وفدت منها الموجات البشرية الى شبه القارة الهندية، وتواجه الهند منذ استقلالها وحتى اليوم المشكلة الثقافية وهي اللغة حيث يوجد فيها بحدود (١٦٥٢) لغة منها ١٨ لغة معترف بها في الدستور فضلاً عن إلى ١٠٣ لغة دخيلة (١٨) والملاحظ ان اللغة الانكليزية هي الوسيلة الاساسية للاتصال بين الفئات المثقفة في عموم الهند زيادة على إلى الإعلام والتجارة وجاء هذا التأثير بسبب الاحتلال البريطاني الذي دام قرابة ٣٠٠ سنة.[١٩] وعلى الرغم من المحاولات الجارية للتخفيف الاعتماد على اللغة الانكليزية والعودة إلى اللغة إلام غير إن عموم السلطة في الهند في الحكم والتعليم والسياسة (لا تتكلم غير الانكليزية) إضافة إلى هناك نسبة من الشعب الهندي لا تتكلم غير الانكليزية لذلك احتلت اللغة الانكليزية مكانه خاصة في

الحياة الاجتماعية ، وهذه التعددية جعلت من غير الممكن سيطرة أي لغة على شبه القارة الهندية حتى اللغة الهندية لم تتمكن من فرض وجودها كما واجهت الهند قبيل استقلالها كيفية تقسيم البلاد من الناحية الإدارية هل على أساس جغرافي أم قبلي أم لغوي وبعد ٦سنوات من الاستقلال تم تنظيم الجمهورية على أساس الحدود اللغوية.[٢٠] وتجدر الاشارة إلى أن التنوع اللغوي في الهند اثار اشكالات كبيرة، لاسيما عند عملية وضع اللغة الهندية موضع التطبيق فقد واجهت مصاعب اهمها اصدار قانون اللغة الرسمية عام ١٩٦٣ الذي اكد استمرار العمل باستعمال اللغة الانجليزية فضلاً عن اللغة الهندية للأغراض الرسمية في الاتحاد الهندي، وهذا اثار استياء البعض كونهم يرفضون استمرار استعمال اللغة الانجليزية لأنها لغة الاستعمار البريطاني ، بالمقابل طالبت المجموعات المتنوعة لغوياً تنظيم الولايات الهندية وفقاً الى اللغة السائدة في كل ولاية، ولكن هذا من شأنه أن يهضم حقوق اقليات لغوية عديدة كون بعض الولايات يتكلم سكانها اكثر من لغة[٢١] والجدول التالي يبين اللغات التي يتكلمها الشعب الهندي ومناطق انتشارها ونسبة المتحدثين بها[٢٢]

اللغـة	الولايـــات والاقاليـــم	نسبة المتحدثين بها
السنسكريتية	هي بمثابة ام لغات الهند المختلفة – غير متداولة	%٠,١
الهندية	منتشرة في ولايات اوترابرادش مدهيا براديش، بهار، راجستان	%٣٩,٨٥
الاوردية	متداولة في الولايات لكهنو، وبهوبال وحيدر آباد، وميسور، وكشمير	%٥,١٣
التاملية	تامل نادو	%٦,٢٦
البنغالية	البنغال	%٨,٢٢
البنجابية	البنجاب	%٢,٧٦
المراتية	مهاراشترا	%٧,٣٨
تلوجو	اندرها براديش	%٧,٨٠
الكجراتية	كجرات	%٤,٨١
مليا لام	كيرالا	%٣,٥٩
الاسامية	آسام	%١,٥٥
كانادية	ميسور	%٣,٨٧
الكشميرية	كشمير	%٤,٢٦

٣- <u>التعددية الدينية</u>: يُعد الدين عاملاً من عوامل التجانس السكاني للدولة، فالدولة التي تسودها وحدة دينية تكون اكثر انسجاماً وتجانساً، وللدين دور مهم في استقرار الدول وسياستها فالتعدد الكبير للأديان ضمن الدولة الواحدة قد يكون مثار للفتن والمنازعات[٢٣]، ولعل اكبر المشاكل التي واجهتها الهند هي مشكلة التعدد الديني وقضية تحديد الهوية الدينية لها، فقد شهدت في النصف الثاني من القرن العشرين مواجهة متصاعدة فيما بين الأديان وكان اقساها الممارسات التي قامت بها جماعات هندوسية تحت ذريعة حماية الديانة الهندوسية وأخذت هذه الممارسات اشكالاً مختلفة كأعمال شغب وقتل وحرق وغيرها[٢٤] وكان من نتيجة التعصب الديني الذي الحق ضررا كبيرا على عموم القارة الهندية ان انفصلت الباكستان عن الهند سعيا" وراء حل هذه المشكلة غير ان هذا التقسيم لم يحلها بقدر ما ساهم في تعميقها على المستويين الداخلي والدولي ،ان التداخل بين الدين والسياسة في الهند لم يكن حدث اليوم فقد تأسست في القرن الثالث قبل الميلاد امبراطوريو(اشوكا) البوذية ومن خلال هذه الامبراطورية تعذرت الهيبة الاجتماعية للبوذيين ولكن على مر التاريخ نرى ان البوذية قد تم قمعها في الهند وخرجت الى الصين وسريلانكا والنيبال، وفي القرن الثاني عشر جاء دور المسلمين اذ احتلوا مركزا اساسيا ودينيا قويا في عموم الهند ووصلوا الى اوج سلطانهم ايام المغول وبعد دخول الاستعمار البريطاني بدأت مرحلة دعم الدين الهندوسي من خلال ضرب الطائفتين الاسلامية والهندوسية مما ساعد الهندوسية على النمو وبالتحديد خلال القرن التسع عشر كرد فعل ضد الحملات التبشيرية واحياء الحركة الفكرية الهندوسية[٢٥] والجدول التالي يبن نسبة الديانات من السكان في الهند .

الديانة	النسبة المئوية
الهندوسية	٨٠،٥%
الاسلام	١٣،٥%
السيخ	٢،٣%
المسيح	١،٩%
البوذيون	٠،٨%
ديانات اخرى	١%
المجموع	١٠٠%

المصدر: <u>www.france24.com</u> , 2013/10/7 , Documentation-

ثانيا : التعددية في الدستور والمؤسسات

جاء في مقدمة الدستور الهندي الديمقراطية طبيعة الجمهورية الهندية والمبدأ الأساسي التي تشكل عليها الحكومة وقد اعتمد الدستور الهندي الذي اقر في ٢٦ ١١١١ ١٩٥٠ على قانون الحكومة لعام ١٩٣٥ وإضافة إلى إعلان أهداف التي إعلانها نهرو عام ١٩٤٥ القائمة على إن الجمعية التأسيسية ستعلن الهند جمهورية مستقلة وان أجهزة الحكومة تتكون من الشعب لغرض تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وان الجميع متساوون إمام القانون والتأكيد على الضمانة الكاملة في حماية الأقليات وضمان حرية التفكير والتعبير والاعتقاد للجميع من هذه المبادئ ثم صياغة الدستور الهندي الذي أشار إلى إن طبيعة الدولة بأنها :.

١ -دولة ديمقراطية برلمانية.

٢ - دولة اتحادية

٣ -جمهورية.

٤ -لها دستور مكتوب.

٥ -عضو في الكومنولث.

٦ -دولة علمانية.

٧ -دولة رفاهية على الرغم من إن المستعمرين البريطانيين لم يمارسوا الديمقراطية في الهند إلا إن الشعب الهندي وبالذات الزعامات الهندية تأثرت بمفهوم الديمقراطية البرلمانية المطبقة في بريطانيا وقد أكد نهرو على ذلك حين قال(لقد أخذنا بنظام الديمقراطية البرلمانية طبقا لإرادتنا ولم نختره لأننا كنا دائما والى حد ما نفكر على هذا النسق من قبل فقط ولكن لأننا نعتقد أنها تتماشى مع تقاليدنا وليست التقاليد القديمة كما كانت بل بعد ملائمتها بالظروف الجديدة وبالبنية الجديدة)[٢٦] لقد أكد الدستور على إن الهند دولة اتحادية فدرالية تتمتع بحكومة مركزية في العاصمة غير إن طبيعة النظام الهندي لا يمتلك صفة الفدرالية بشكل عام حيث يمكن القول انه شبه فدراليا حيث تعمل الفدرالية بشكلها المعروف في الأوقات الطبيعية وتصبح دولة موحدة في حالات الطارئة فهذا يدفع إلى القول انه نظام دستوري لدولة اتحادية فدرالية ذات

طبيعة موحدة[٢٧] وحدد دستور ١٩٥٠ في قائمة سلطات الحكومة الاتحادية وقائمة بسلطات حكومات الولايات وقائمة مشتركة بين المركز والسلطات المحلية وأكد انه لا يمكن للسلطات التشريعية في الولايات إن تضع القوانين بشان أي موضوع يوجد في القائمة المشتركة الا من خلال مشاركة البرلمان المحلي مع البرلمان الاتحادي لإصدار القانون الواجب إصداره واندهش الشعب الهندي والعالم من إعلان زعماء الهند استمرار الهند في عضوية الكومنولث رغم تأكيدهم على أن الهند سوف تصبح مستقلة وتبتعد عن الدولة التي حكمتها.[٢٨] الا اننا نعتقد ان هذا الإعلان فيه ذكاء سياسي وبعد نظر كبير حيث أدى إلى تحسين العلاقات بين الزعماء الهنود والحكومة البريطانية وهو امر استفادت منه تلك الزعامات في الانصراف لبناء دولتهم ونظامهم السياسي دون عراقيل ومشاكل ،أما التأكيد على مبدأ العلمانية في أن يكون من حق كل مواطن ممارسة عقيدته وله نفس الحقوق السياسية والاجتماعية بصورة متساوية فكان الغرض منه الخشية من تداخل العوامل الدينية في السياسة بصورة تضر بالمجتمع الهندي وهذا ما أكده الدستور في إن الهند دولة قومية تشمل على شعب من جميع الديانات لمختلف الآراء وتكون في نفس الوقت علمانية فتمسكها بالجانب القومي وإبعاد الدين عن السياسة خوفا من إثارة النعرات الدينية وذهب نهرو إلى ابعد من ذلك حين أكد إن الدولة تحمي جميع الديانات ولكنها لا تفضل دينا" واحد على حساب الديانات الأخرى ولا تتخذ أي ديانة دينا" رسميا" للدولة[٢٩] إما ما يتعلق بالمؤسسات السياسية ،يقول د .نذر الشاوي: إن استقرار فكرة البرلمانية في انكلترا و تدوينها في دساتير الدول الأخرى مكن الكتاب الدستورين من إيجاد نموذج نظري لهذا النظام له مميزات ثلاث لابد من توافرها ليمكن اعتبار نظام ما برلمانيا فلكل نظام برلماني أولا هيئات ثلاث تسهم في ممارسة السلطة وهي (رئيس دولة ، وزارة ، برلمان) ولا يهم بعد هذا أن يكون رئيس الدولة ملكا متسلما منصبه بالوراثة أو رئيسا للجمهورية متوليا عن طريق الانتخاب،إما الوزارة فهي هيئة جماعية متجانسة مستقلة عن رئيس الدولة وعن البرلمان تتولى مهام معينة وتصدر قراراتها

بصفة جماعية وتكون مسئولة عنها بالتضامن إمام البرلمان وعلى رأس هذه الهيئة يوجد واحد من أعضاءها يختاره رئيس الدولة ويختار هو بدوره أعضاء هذه الهيئة ويترأس اجتماعاتها ويتحدث باسمها ويسمى عادة رئيس الوزراء أو الوزير الأول ، والبرلمان قد يتكون من مجلس واحد أو من مجلسين و يفترض طبقا لمبدأ الديمقراطية التمثيلية أن يكون منتخبا وان يتجدد انتخاب أعضائه بين آن وأخر ليمكن الرجوع إلى رأي الناخبين وان تكون ادوار انعقاده ثابتة ومحددة وثانيا في النظام البرلماني يكون دور رئيس الدولة ضعيفا" وهذه الحالة أوجدتها إحداث تاريخية أبعدت ملك انكلترا عن ممارسة السلطة الفعلية وانتقلت فكرة ضعف رئيس الدولة ودوره إلى الجمهوريات التي أخذت بالنظام البرلماني إلا أن الانتخاب لرئيس الجمهورية أعطاه قدرا" من الادعاء بتمثيل الشعب وبالتالي الحق في ممارسة السلطة تفوق سلطة الملك وأخيرا فان وجود تعاون وتأثير متبادل بين الوزارة والبرلمان يشكل الأساس الذي تبنى عليه البرلمانية فهو جوهرها والتعاون يعني أية من هاتين المؤسستين الدستوريتين لا تنفرد تماما في ممارسة السلطة المحددة لها فالوزارة وان كانت وظيفتها تنفيذية إلا أنها تسهم بقدر ما مع البرلمان في مهام تشرعيه كاقتراح القوانين وكذلك البرلمان رغم تخصصه في ممارسة التشريع لكنه يسهم مع الوزارة في الإعمال التنفيذية كاعتماد الميزانية ، إلا إن فكرة النظام البرلماني لا تكتمل الا بوجود التأثير المتبادل الذي تمارسه كل من هاتين المؤسستين إزاء الأخر.[٣٠] كما يقوم النظام السياسي الهندي على مبدأ الفصل بين السلطات (تقسيم السلطات) الذي يصل الى ادق التفاصيل في تجسيد عملية الفصل مما يؤدي في نهاية المطاف الى تعدد السلطات وتشابكها بين المركز والولايات فبالنسبة الى رئيس الجمهورية المنتخب من قبل لجنة برلمانية من البرلمان والسلطات التشريعية في الولايات وهذ الامر يعطي لأعضاء المجالس التشريعية سلطات اعلى من السلطة التشريعية في المركز في فترة انتخاب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء[٣١] كما ان اعطاء الدستور صلاحيات استثنائية لرئيس الجمهورية في تعطيل دساتير وعمل الحكومات المحلية في الولايات في اثناء الازمات واعلان

حالة الطوارئ – حتى وان كانت لمدة معينة– اعتبره البعض محاكاة للنظام الامريكي الرئاسي[٣٢] الى اننا نميل الى اعتبار هذه الخطوة فيها بعد نظر ارسلت بموجبها تطمينات الى كل الولايات بضرورة الحفاظ على وحدة البلاد وعدم تكرار تجربة انفصال الباكستان عنها خصوصا وان سعة البلاد وتنوعها وتعدد مكوناتها قد يفضي ويشجع البعض على اثارة الازمات والمشاكل فجاء هذا النص بمثابة قاطع طريق على كل تلك الهواجس وهذا ما اسهم بالفعل في الحفاظ على وحدة التراب الهندي لحد الآن. مع ذلك وبما إن النظام السياسي الهندي نظاما برلمانيا كما اقره الدستور سنحاول إن نتلمس حقيقة ومميزات هذا النظام بالاستناد إلى المقياس أو المميزات التي أوردناها اعلاه<

١. السلطة التنفيذية : تكون السلطة التنفيذية من رئيس الجمهورية ونائبه ورئيس الوزراء

أ. رئيس الجمهورية: وينتخب بواسطة مجمع انتخابي يتألف من أعضاء مجلسي البرلمان الهندي والجمعيات التشريعية في الولايات لمدة ٥سنوات ويجوز إعادة انتخابه مرة أخرى،هو الرئيس الاسمي والدستوري للدولة وكل سلطاته يمارسها بمساعدة ونصيحة مجلس الوزراء أهم سلطته فهي :.

١. له حق الاعتراض على بعض القوانين التي تصدر من السلطة التشريعية .

٢. إصدار المراسيم عندما لا يكون البرلمان منعقدا .

٣. له سلطات غير عادية في حالة إعلان الطوارئ مثل تهديد سلامة الهند سواء بالحرب أو العدوان أو اضطراب داخلي أو تهديد الاستقرار المالي ....الخ.

٤. للرئيس بالتشاور مع مجلس الوزراء صلاحية حل مجلس الشعب فقط و الدعوة لانتخابات جديدة .

٥. له صلاحية بموجب م ٣٥٦ اصدار إعلان يتولى بموجبه أي وظيفة أو سلطة في حكومة أي ولاية وجعل البرلمان سلطة تشريعية لهذه الولاية أذا اقتنع الرئيس أن الحكومة في الولاية لا تستطيع الاستمرار بعملها[٣٣]

ب . نائب رئيس الجمهورية :ينتخب نائب الرئيس من قبل مجمع انتخابي يتألف من أعضاء مجلسي البرلمان في اجتماع مشترك ولمدة ٥ سنوات والدستور لا يمنح

نائب الرئيس أية صلاحيات إلا في حالة إن يحل محل رئيس الجمهورية إثناء غيابة ونائب الرئيس هو رئيس مجلس الولايات .

جـ . مجلس الوزراء :يعين رئيس الجمهورية رئيسا للوزراء والرئيس حر في اختيار رئيس الوزراء شرط إن يكون قادر على الحصول على ثقة مجلس الشعب وهذا الأمر يتعلق بمن يحصل على أغلبية الأصوات في الانتخابات التشريعية والتي تميزت التجربة الهندية بانتظام إجراءها كي يضمن المرشح لهذا المنصب الحصول على الثقة من البرلمان، ومجلس الوزراء مسؤول مسؤولية جماعية إمام مجلس الشعب وهذه المسؤولية تعني عن كل إعمال الحكومة لذلك فإما إن تستمر ككل أو تسقط ككل وتعتمد رئاسة الوزراء على شخصية رئيس الوزراء منذ الحكم البريطاني وحتى بعد استقلالها واحتل هذا المنصب أعظم الشخصيات الهندية (فنهرو) شغل هذا المنصب بلباس اكبر من رئيس الوزراء أي دولة ككل فكان رئيس الوزراء السياسي والاجتماعي والاقتصادي وكل شيء في الهند مما زرع في نفوس الشعب الهندي إن شخصية رئيس الوزراء فوق كل سلطة في عموم الهند.[٣٤]

٢. السلطة التشريعية :. تتكون السلطة التشريعية كما حددها الدستور من مجلسين الأول (مجلس الولايات) راجيا صابحا والثاني (مجلس الشعب) لوك صابحا ويتمثل هذا بالأسلوب البريطاني بمجلسي العموم و اللوردات حتى من ناحية الإجراءات ويعقد البرلمان الهندي عادة دورتين في السنة .

أ. مجلس الولايات: راجيا صابحا ((يتكون من ٢٥٠ عضوا يعين رئيس الجمهورية ١٢ فردا منهم إما البقية ٢٣٨ عضوا ينتخبون من عموم الهند ويتحدد عدد ممثلي كل ولاية بعدد سكانها وتنتهي عضوية ثلث الأعضاء كل سنتين ويحق للعضو أن يعيد ترشيحه للمجلس ولا يخضع هذا المجلس للحل ولهذا فهو يشابه مجلس اللوردات في انكلترا فهو ضعيف إذا ما قورن بمجلس الشعب.[٣٥]

ب . مجلس الشعب: لوك صابحا يتكون هذا المجلس من ٥٥٢ عضوا جميعهم منتخبين عدا ٩ أعضاء يتم تعينهم من قبل رئيس الجمهورية وحتى يحتل كل عضوا مقعدا في المجلس يجب إن يفوز بما لا يقل عن ٧٥ إلف صوت ومدة دورته ٥

سنوات ويحق لرئيس الجمهورية حله أو تمديد عمله لمدة لا تقل عن سنة (٣٦) إما وظائفه الرئيسية هي التشريع والمراقبة للإدارة وإقرار الميزانية والنظر في المظالم ومناقشة المواضيع المختلفة مثل خطط التنمية والعلاقات الدولية والسياسات الوطنية ، وكل التشريعات تتطلب موافقة كلا مجلسي البرلمان وفي حالة اللوائح المالية فان موافقة مجلس الشعب هي السائدة وتفويض التشريع فقد فوض الدستور البرلمان سلطة المبادرة بتعديل الدستور.[٣٧]

٣. السلطة القضائية :. للهند نظام قضائي موحد في قمته المحكمة العليا وتحتها المحاكم الأدنى للولايات ومحاكم المراكز والحكم المحلي، والمحكمة العليا هي المفسر الأعلى للدستور والحقوق الأساسية للشعب ومقرها دلهي وتتألف من رئيس القضاة و١٣ قاضيا ويعين رئيس القضاة من قبل رئيس الجمهورية[٣٨] إما اختصاصات هذه المحكمة فهو أصلي واستئنافي واستشاري والمقصود بالأصلي كل خلاف بين الحكومة المركزية والولايات أو بين ولايتين أو أكثر والاستئنافي فهو البحث في القضايا الدستورية والقضايا المدنية والجنائية وتحل هذه المواضيع في أية محكمة عليا محلية أو مايحال من رئيس الجمهورية أو تقديم رأي استشاري لرئيس الجمهورية.[٣٩]

اتضح من خلال كل ما تقدم أن النظام البرلماني وخصائصه المهمة والرئيسية تسير بشكل طبيعي ووفق ما رسم الدستور ووفق الصلاحيات المنصوص عليها بموجب القوانين وان جرى اتخاذ مجموعة من الفقرات والقرارات يبدو أحيانا أنها استثناء عن مميزات النظام البرلماني ولكن الطبيعة المعقدة للمجتمع الهندي وفيدراليتها المتميزة أجبرت المشرع الهندي على اتخاذ تلك الاستثناءات وقد أثبتت نجاحها لحد الآن .

ثالثا :التعددية الحزبية في الهند

أن سمة التنوع في المجتمع الهندي قد ألقت بضلالها على التركيبة الحزبية لذلك شهدت الهند ولادة الكثير من الأحزاب السياسية (ولا سيما بعد الاستقلال) اما قبل ذلك فقد بدأت الحياة الحزبية في شبه القارة الهندية بعقود عديدة فقد تأسس حزب المؤتمر الوطني الهندي عام١٨٨٥ ومثل هذا الحزب الوعاء السياسي لجميع مثقفي وسياسي

الهند إلا إن تفوق الأغلبية الهندوسية فيه وخصوصا" مع مطلع القرن العشرين دفع المسلمين إلى تأسيس حزب الرابطة الإسلامية عام ١٩٠٦ اذ مثل الحزب النخبة الإسلامية من المثقفين والملاك والصناعيين، وشهدت مرحلة ما بعد الاستقلال تزايدا" في عدد الأحزاب السياسية في الهند بدرجة كبيرة ونشأت معظم الأحزاب الرئيسة من داخل حزب المؤتمر الهندي و ليس من خارجه ومن بين هذه الأحزاب ، حزب المؤتمر الاشتراكي الذي أصبح نواة لحزب براجا الاشتراكي والحزب الشيوعي أيضا الذي لم يطرد من المؤتمر حتى عام ١٩٤٥ هذا إلى جانب العديد من زعماء أحزاب المعارضة البارزين كانوا في وقت ما أعضاء عاملين في حزب المؤتمر[٤٠] وعد المختصون بالشؤون الهندية إن قسما من هذه الأحزاب لا تحمل سمة الحزبية وان كان النظام السياسي الهندي قد اعترف بها على أنها أحزاب سياسية إلا أنها وفي أحسن حالاتها لا تعد سوى جماعات مصالح أو ضغط على النظام من اجل تحقيق مطالب أعضائها ، وعلى مستوى القومي أم على المستوى المحلي على شكل تحالفات جبهوية حزبية (صغيرة أم كبيرة) كان الهدف فيها الوصول إلى السلطة واغلب هذه التحالفات هي ترتيبات انتخابية تجمع أحزاب مختلفة لأيدولوجيات ما بين يساري أو يميني أو إقليمي أو ديني ، غايتها الأولى إضعاف مرشحي حزب المؤتمر ولم يكن حزب المؤتمر (لاسيما في بعض الولايات)بعيدا عن سياسة التحالفات إذ كان يشترك في سياسة التحالفات من حين إلى أخر كما حصل في انتخابات ولاية (أندرا) عام١٩٥٥ وكان هدفه يدور حول هزيمة الشيوعيين وتحديهم عن طريق صناديق الاقتراع وتتميز الحياة السياسية في الهند بتعدد الأحزاب السياسية حيث هناك الحرية الكاملة في تشكيل أي تجمع أو حزب سياسي فقد وصلت عدد الأحزاب التي شاركت في انتخابات عام ١٩٥٢ قرابة ٧٠ حزبا سياسيا منها ما هو على مستوى عموم الهند ومنها ما هو على مستوى ولاية من الولايات وهذا ما يثير صعوبة في تقسيم هذه الأحزاب إلى يمين ويسار بالمفهوم المعروف لكل منهما[٤١]

وضع الكتاب والباحثون تصنيفات عديدة للأحزاب السياسية في الهند، يختلف كل منهما عن الآخر بحسب وجهات نظر كل باحث أو كاتب، وكان (نهرو) من أوائل الذين تناولوا موضوع تصنيف الأحزاب السياسية الهندية ، إذ قّسمها إلى عدة

مجموعات تضم المجموعة الأولى الأحزاب السياسية ذات الايديولوجيات الاقتصادية ، بينما تضم المجموعة الثانية الأحزاب الطائفية، والمجموعة الأخيرة تضم الاحزاب السياسية التي تعمل بإخلاص للمحافظة على الدولة العلمانية والديمقراطية[٤٢]

وفي ضوء نتائج انتخابات ٢٠١٤ التي اعلنتها لجنة الانتخابات في الهند فقد قسمت الاحزاب على ٣ مجاميع[٤٣] وهي:.

أ- التحالف الديموقراطي الوطني:

ب- التحالف التقدمي المتحد ويضم:

١-حزب بهاراتيا جناتا ٢- المؤتمر الوطني الهندي ٣- حزب لوك جانشاكتي ديسيا ٤-حزب المؤتمر الوطني ٥- موريوكو درافيدا كازكام ٦- راشتريا جناتا ٧- شيف سينا سواييماني ياكشيا وراشتريا ياكشا ٨- جاركاند موكتي مورجا ٩- حزب تلوكو دسام

ج- الجبهة الثالثة وتضم:

١- حزب سماجادي ٢- حزب آم آدمدي ٣- عموم الهند درافيدا كازاكام ٤- جبهة تقدم عموم الهند ٥- حزب باهوجان ساماج ٦- الحزب الشيوعي الهندي(الماركسي – اللينيني) ٧- جناتا دا (المتحد) ٨- مهاراشترا ناقنيرمان سينا ٩- الجبهة الديموقراطية السيخية ١٠- مؤتمر ترينامول ١١- حزب مؤتمر يو اس آر.

فضلا عن ذلك يمكن تحديد طبيعة الأحزاب السياسية في الهند على مستوين هما:.[٤٤]

أ. الأحزاب السياسية على مستوى الوطني ، يمكن تحديدها في ضوء مارستها للحكم في التجربة البرلمانية في الهند منذ قيام الدولة عام ١٩٤٧ واستمرار قوة نفوذها في الهند وأبرزها:.

١. حزب المؤتمر الوطني الهندي INC

٢. حزب بها راتيا جاناتا BJP

٣. الحزب الشيوعي الهندي ICP

٤. حزب الجبهة المتحدة UF

ب . الأحزاب السياسية على المستوى الإقليمي والمحلي ، يمكن تحديدها في ضوء طبيعة تشكيلها والعضوية فيها ومنطقة نفوذها وقاعدة تأثيرها وأثرها في التجربة الهندية البرلمانية وهي:.

١. حزب أكالي دال AD

٢. حزب درا فيد يامو نتيرا كازامام DMKP

٣. حزب المؤتمر الوطني لجامو و كشمير NCJ8K

وسنحاول أن نركز هنا على أكثر الأحزاب تأثيرا" ونفوذا" في الساحة السياسية الهندية وهما حزب المؤتمر الوطني وحزب بهارتيا جاناتا :

١. حزب المؤتمر الوطني الهندي :. تأسس هذا الحزب عام ١٨٨٥ وقد كان لبريطانيا دور أساسي في تأسيسه من اجل امتصاص نقمة وهياج الشعب الهندي حيال السياسة البريطانية في الهند ولم يكن هدفه في بداية تأسيسه الاستقلال فقد كان يدعو إلى التعاون مع البريطانيين والضغط عليهم من اجل منح الشعب الهندي تمثيل سياسي أوسع في حكم بلادهم هذا كله في إطار الإمبراطورية البريطانية والاستفادة من بريطانيا لتخليص الشعب الهندي من حالة التخلف التي يعيشها وعلى مختلف المستويات.(٤٥)

ويمكن تحديد أهداف الحزب من خلال دعوته إلى تحقيق الرفاهية للشعب الهندي وتأسيس دولة اشتراكية بالوسائل السلمية أي من خلال الديمقراطية البرلمانية كما وانه لا يؤمن بصراع الطبقي باعتباره ظاهرة خطيرة فضلاً عن إلى سعيه إلى تحقيق السلم العالمي والصداقة مع الشعوب فهو حزب يدعو إلى نبذ المفاهيم والأفكار القديمة ولم يكن محدد بطبقة أو طائفة دينية معينة أو مقاطعة ما لهذا استطاع أن يجابه جميع الأزمات السياسية التي إحاطته فضلاً عن انه الحزب الوحيد الذي عمل من اجل الاستقلال مما ساعد على انضمام أفراد ذوي اهتمامات مختلفة تحت لوائه فهو يظم مختلف الاتجاهات يمينية ووسط واتجاهات يسارية ويعود الفضل في نجاح هذا الحزب هو فهمه للواقع الاجتماعي للهند بما يحتويه من اختلاف في اللغة والدين والعادات والتقاليد حتى أن نهرو حين أراد إدخال مفهوم التقدم في الحزب رفع شعار التقدم دون

الانقطاع عن التقاليد ورغم امتلاك هذا الحزب لهيكل تنظيمي وهيئات خاصة به إلا انه لا يمتلك صيغ حزبية صارمة وهذا ما يفسر كثرة الانسحابات والانشقاقات منه[٤٦]

٢- حزب بهاراتيا جاناتا (او حزب الشعب الهندي): تعود اصول حزب الشعب الهندي الى منظمة راشتريا سوايا مسيفاك سانغ (rashtrya sway msevak sangh) والمعروفة اختصارا rss وهي جماعة قومية هندوسية شبه عسكرية من المتطوعين اليمينيين تأسست عام ١٩٢٥ كمجموعة انشات المدارس والجمعيات والاندية لنشر معتقداتها الايديولوجية ولتدريب الهندوس من اجل توحيدهم لمواجهة الاستعمار البريطاني في الهند والمسلمين في آن معا ،لكن الكثيرين ينتقدونها بسبب تطرفها لان نشاطها تركز على العنف ضد المسلمين وشكلت الجناح العسكري (باجارانغ دال) ومنظمات متطرفة اخرى شاركت في مجموعة واسعة من اعمال العنف والتحريض على العنف ضد المسيحيين والمسلمين رغم حضرها من قبل الحكم الانكليزي ومن ثم من قبل الحكومة الهندية لثلاث مرات بعد الاستقلال احداها عام ١٩٤٨ عندما اغتال ناثورام جودز وهو عضو سابق فيها المهاتما غاندي[٤٧] اما سياسيا فتمتد جذور الحزب الى حزب بهاراتيا جانا سنغ الذي تأسس عام ١٩٥١ ثم اندمج مع حزب جانا بارتي عام ١٩٧٧ كي يستطيعا هزيمة حزب المؤتمر ولكن في الثمانينيات حل محل هذين الحزبين حزب الشعب الهندي(بهاراتيا جاناتا بارتي) الذي فاز بمقعدين فقط في انتخابات عام ١٩٨٤ ولكن تصاعدت شعبية الحزب بشكل كبير بين الهندوس اثر المسيرة الهندوسية التي نظمها لهدم مسجد بإبري عام ١٩٩٢ والذي اثار اعمال عنف واسعة ،واشترك الحزب في حكومتين ائتلافيتين في التسعينيات لكنه استطاع الوصول الى السلطة المركزية مع حزب التحاف القومي الديموقراطي عام ١٩٩٨ بزعامة فاجبايي واستمر في حكومته حتى ٢٠٠٤ كما وصل الى السلطة في ولاية غوجارات منذ عام ١٩٩٥ ولحد الآن، ولتتوج مسيرة هذا الحزب في انتخابات ٢٠١٤ بحصوله على ٢٨٢ مقعد برلماني مما يعني تشكيله الحكومة الهندية بمفرده لأول مرة واحتمال تشكيل التوجهات السياسية للدولة وفق منطلقاته الفكرية والايديولوجية.[٤٨] تركزت أفكار الحزب على المستوى الداخلي بان تكون اللغة السنسكريتية ولغة الهندوس هما لغتين إلزاميتين في الهند ويجب تعلّمها

فضلا عن تضمين المناهج الدراسية جوانب من الثقافة الهندوسية وتراثها القديم مطالب أيضا عن طريق البرلمان بتقوية المؤسسة العسكرية الهندية ورفدها بكل ما هو جديد ومتطور ، إما على المستوى الخارجي فقد طالب هذا الحزب إن تتبنى الهند سياسة خارجية تقوي روابط ووشائج العلاقة بين كل من الهند والدول الصناعية الكبرى خصوصا الولايات المتحدة وفعلا طبقت هذه السياسة عندما تمكن من تشكيلة لحكومات مركزية في الهند لا سيما في النصف الاخير من التسعينات.[٤٩] وهذا ما يفسر التقارب وتقوية العلاقات بين الهند والكيان الصهيوني وإقامة علاقات دبلوماسية بينهما لا يتعارض (حسب وجه نظرهم) مع توجهات السياسة الخارجية الهندية وطموحاتها في إن يكون لها دور إقليمي ودولي. إضافة إلى هذين الحزبين الرئيسين في الحياة السياسية الهندية هناك أحزاب أخرى- وان كان تأثيرها ووجودها اقل فعالية . الا انها مع ذلك جديرة بالتناول فهناك الأحزاب الاشتراكية التي هي على ثلاثة اتجاهات متداخلة منها ما يحمل فكر ماركسي ومنها اتجاه اشتراكي ديمقراطي أوالاشتراكية المختلطة المطعمة بالفكر الماركسي والمطعمة بفكر غاندي الذي يدعو إلى عدم استخدام العنف ويتبنى وسيلة العصيان المدني ومن أمثلة هذه الأحزاب حزب (براما الاشتراكي) الذي تأسس عام ١٩٥٢ وحزب الاشتراكية المتعددة الذي تأسس عام ١٩٥٠ بقيادة (لوها) والذي أنقسم إلى عدة أحزاب أخرى إما الأحزاب الشيوعية فهي تؤمن بالطرق الدستورية الشرعية في المشاركة في السلطة معلنة إيمانها بأسلوب الصناديق الانتخابية والمشاركة البرلمانية وتعد ولاتي (البنغال كلكتا) (وكيرالا) من المعاقل المهمة للحزب الشيوعي وهذه الأحزاب عانت من تطور الأوضاع الداخلية في الهند وخصوصا بعد الحرب الهندية . الصينية عام١٩٦٢ و ابرز تحركات الحزب الشيوعي كانت في حملته الانتخابية عام١٩٧٦ للمطالبة لتنفيذ مشروعات دعم الفقراء وتوسيع القاعدة النقابية ، إما الأحزاب الإقليمية فهناك الكثير منها وأشهر هذه الأحزاب هو حزب (التلوغ)في أندرا براديش ثم حزب الدار فدين التقدمي في ولاية مدراس وبعض مناطق ولاية كيرالا وأيضا مثل حزب الكالي دالي في منطقة البنجاب وهو حزب ينحصر في طائفة السيخ إضافة إلى أحزاب كثيرة أخرى[٥٠] إضافة إلى تلك الخارطة

الحزبية المتنوعة في بلد التنوع هناك قوى فاعلة في المجتمع على الصعيد الاقتصادي والسياسي فهناك قوى وجماعات مصالح وضغط وهي جماعات ومنظمات غير حكومية تمارس ضغط على عملية صنع السياسة وهي أيضا مجموعة من الإفراد تربطهم مصالح مشتركة محددة تختلف عن مصالح الأشخاص الآخرين ، وفي الهند هناك ثلاثة أنواع من جماعات المصالح والضغط وهي جمعيات رجال الإعمال ونقابات العمال وجماعات المصالح الدينية كلها تعمل ضمن حقل اختصاصها للتأثير على صانع القرار السياسي الهندي للأخذ بمصالح ومطامح تلك الجماعات وتضمين قرارات الحكومة تلك المصالح قدر الإمكان(٥١).

المبحث الثالث :ملامح توظيف التعددية وانعكاساتها

نقصد بالتوظيف الايجابي للتعددية في موضوعنا هو محاولة جعل حالة التنوع والتعدد والاختلاف تصب في مصلحة بناء عملية سياسية مستمرة تسامحيه تصالحية تراعي ثقافة وقيم ومعتقدات كل مكون لصالح خلق وبناء هوية وطنية جامعة تضع مصلحة الامة على رأس اولويات كل المكونات دون ان تعمل على الغاء او تجاوز اي منها بتعبير آخر جعل حالة الاختلاف رحمة ، وجعل كل السلبيات والمآخذ التي عادة ما تظهر بين التنوعات والاديان والاعراق عامل اثراء وتطوير وتحسين وبناء الدولة، وهذا لن يتم الا من خلال وجود ارادة واعية ووطنية مؤمنة بحقوق الآخرين وتترجم هذه الارادة بسلوكيات وتصرفات واعمال، وهذا يتطلب ايضا وجود ادارة رشيدة للتنوع من خلال الاعتراف بالفروق الفردية وتقديرها واحترام وقبول الآخر ، لان التنوع يعد حقيقة سسيولوجية قائمة في الفكر الإنساني سواءً كان هذا التنوع ضمن الحضارة الواحدة أو الحضارات المتعددة ولذلك فإن قيم المجتمع نفسه يجب ان تنظر إلى ثقافات الآخرين نظرة متسامحة بعيدًا عن الاقصاء والتهميش ونبذ الكراهية .وهذا التوظيف والادارة الرشيدة يحتاج الى:- نصوص دستورية وقانونية والى آراء وسلوكيات القادة والنخب الحاكمة والمثقفة وسنحاول ان نتلمس وجود هذين العنصرين في التجربة الهندية.

أولا : نصوص دستورية وقانونية مترجمة عمليا"

من أجل التعامل الايجابي والمرن مع حالة التعدد يعتقد احد الباحثين ان حل هذه الاشكالية يتم من خلال نمطين رئيسين احدهما يقوم على اقتطاع عنصر معين من عناصر التعددية الاجتماعية وبناء قاعدة الحكم عليه وغالبا ما يحصل هذا الاقتطاع على اساس اغلبية ما :عرقية او دينية او مذهبية او سياسية لكن احدى هذه الاقليات قد تتولى السلطة احيانا وتفرض ارادتها على الاكثرية ولئن كان هذا النوع من التوحيد- خصوصا ذاك الذي تبادر اليه احدى فئات المجتمع بحكم تقدمها العددي عرقيا او دينيا او سياسيا – ابسط الانواع واكثرها مباشرة الا انه ليس افضل انواع التوحيد على الاطلاق فهو يبقى بعيدا" عن هدف تحقيق العدالة مهما حاولت الفئة الغالبة وضع الفئات الاخرى في ذمتها وادعت التسامح في معاملتها، فالتسامح في مفهوم كهذا ناقص جدا بل مشوه اذ يرتكز على ان صاحب القوة او الغلبة او السلطة وحده له الحق او في الحق الكامل، وانه يتساهل مع سواه ممن هم لهم بعض الحق او حتى في اعراض عنه ، لان مبادئه الدينية او سواها تملي عليه الشهامة تجاه الآخرين او اخذهم بمبدأ العفو عند المغفرة، والنمط الآخر من التوحيد هو ذاك الذي تحقق فيه الوحدة الاجتماعية لا على حساب التنوع عبر طمس التنوع او اضعافه بل وسط او ضمن التنوع وهذا يستبعد ان تكون اداة التوحيد واحدة من عناصر التنوع وما دمنا نتكلم عن وحدة اجتماعية تجسدها الدولة فهذا النمط التوحيدي يقتضي بان تكون الدولة آلة ادارية لا داعية عقيدة لأنها اذا تبنت عقيدة دينية بعينها (مسيحية مثلا) فقد ولاء غير المسيحين واذا تبنت عقيدة اسلامية فقدت ولاء غير المسلمين وهكذا اذا تبنت عقيدة سياسية شيوعية مثلا او قومية من فئة معينة ،فوظيفة الدولة ان تستوعب تعددية المجتمع من غير ان تطمسها او ان تبرز فئة مهما غلبت عدديا على سواها وحتى في حال انتماء غالبية افراد المجتمع اسميا الى مذهب ديني واحد يجب ان تحقق الدولة وحدة المجتمع على اساس تعددية بالمعنى العددي الذي هو المعنى الاصلي للتعدد فالإكراه لا يجوز ان في الايمان وان في تفسير الدين وان في الموقف من العلاقة بين السياسة والدين[٥٢] ونعتقد إن تحدي الوحدة في كثير من الأحيان ،يجب ان لا يتضمن التعامل مع مخاوف الأقليات فحسب، بل يجب ان يتضمن أيضا تعزيز ثقافة

سياسية قائمة على قبول الآخر والتوافق داخل مجتمعات الأقلية والأغلبية ، وهذه الثقافة الايجابية تستطيع على أقل تقدير أن تشجع روح التوافق مع الاختلافات وقبول الآخر، وأنها ستكون أكثر فاعلية إذا كان هناك اعتناق جماعي للتعددية كجزء من الشخصية الوطنية وذلك من خلال الرموز والسياسات التي يكون لها صدى قويا لدى التيارات المختلفة في المجتمع . وقد يكون النجاح في تطوير مثل هذه الثقافة أمرا صعبا إذا ما حاول الساسة أو الزعماء داخل مجتمعات مختلفة (الاغلبية والأقلية) تهييج مشاعر عدائية ومخاوف قوية بين المجموعات . وقد لا ترغب الأغلبية السائدة – القائمة على الدين أو اللغة مثلا – في التخلي عن امتيازاتها التاريخية وفي المحصلة نجد أن المنهج المتوازن للتعامل مع أي تحد يواجه الوحدة الوطنية يتضمن عادة إجراءات البناء باتجاه الداخل ، وذلك للتأكد من أن أية مجموعة رئيسية من السكان ذات هوية مميزة قد أصبحت تشعر بأنها تتمتع بالاعتراف والتمثيل الصحيح في مؤسسات الدولة المركزية وفي النصوص والتدابير الدستورية الأوسع نجاحا، ولذلك فان نمط الوحدة في التنوع في النظام السياسي هو الذي بحثت عنه القيادات الهندية والذي يهدف الى بث النظام والانسجام في الجسم الاجتماعي ، ونجده في التجربة الهندية بشكل جلي اذ ان القادة الهنود الذين تعاقبوا على قيادة الهند كان لهم دور رئيسي واساسي في نهضة الهند وتطورها من خلال اعتمادهم على فكر وفلسفة تجمع بين القديم والجديد، ولقد لخص الفلاسفة والسياسيين الهنود طبيعة الفكر والعقلية الهندية في العمل الفعلي (in action) بتعبير بسيط مشهور هو الوحدة في التعدد والتعدد في الوحدة unity in diversity and iversity in icnity

وعندما يسمع المرء

هذا التعبير لأول مرة يتبادر لذهنه انه ليس الا شعارا من الشعارات الجوفاء العديدة التي تسود في الكثير من البلاد النامية الا انه عندما يمعن النظر فيه ويسعى الى سبر غوره في ضوء المعايشة الفعلية للواقع السياسي والاقتصادي والفكري والديني والسيكولوجي الهندي يدرك بما لا يدع مجالا للشك انه ليس شعارا يطلق بل تلخيصا صادقا وامينا للحياة الهندية ،اذ ان الهند مجتمع متعدد في كل شيء ففي النظام السياسي دولة فيدرالية تضم ولايات ومناطق اتحادية، تعدد الاحزاب بل والقيادات والزعامات في الحزب

الواحد وفقا لتقسيمات فئوية وتجمعات اقليمية وطموحات شخصية، وفي النظام الاعلامي والاتصالي تتعدد الحقيقة الاعلامية ووسائل التعبير عنها فهناك الصحف الناطقة بشتى لغات الهند والمعبرة عن مختلف الاتجاهات وفي النظام الاقتصادي نجد الرأسمالية المتطورة في اقصى غاياتها المعتمدة على الكومبيوتر ووسائل البحث العلمي الحديث كما في معاهد تاتا للبحوث ونجد القطاع العام والخاص والتعاوني ويجد المرء التفاوت الكبير بين الغني والفقير بل ايضا نجد التفاوت بين مستويات التقدم التكنلوجي ففي جانب وسائل بدائية في الانتاج بل فكر بدائي في السلوك نجد في جانب آخر حققت الهند تقدما رائعا في مجال اطلاق الاقمار الصناعية واستخدام الذرة في الاغراض السلمية اما في الحقيقة الدينية نجد فكرا يقوم على الوحدانية المطلقة كالإسلام واليهودية او التثليث كالمسيحية او شبه الوحدانية معا كالهندوسية او البوذية والجينية، الكل يتعايش بطريقة ما معا وحتى في النمط الغذائي يختلف الهنود بين النمط النباتي والنمط الحيواني وما بين الاثنين درجات (٥٣) وقد نص الدستور الهندي على جملة نصوص تضمن الحماية والحقوق لكل فئة او مكون من مكونات المجتمع الهندي ،فقد وفر تقسيم البلاد الى مستويات مختلفة من الحكم المحلي والادارة الذاتية مجموعة من الحلول العملية الناجعة للكثير من المشاكل :

- فقد كفل الدستور الهندي لأي مجموعه من المواطنين لهم لغة خاصه (كتابة او ثقافه او دين) الحق الكامل في حمايتها مما يعني ان اي حكم محلي لا يحق له استصدار قوانين تفرض ثقافه الأغلبية على الأقلية التي تعيش تحت سيادته ٠
- كما جعل الدستور من مسؤوليات الحكم الفيدرالي توفير كل التسهيلات اللازمة للحكومات المحلية لتوفير التعليم لأبناء الاقليات الثقافية بلغتهم الأم في المستوى الابتدائي ٠
- ولا يكتفي الدستور بحمايه مصالح الاقليات بل يوفر ايضا اطارا يحمي افرادها من اشكال التمييز التي يمكن ان يتعرضوا لها ٠
- يكفل الدستور ايضا للأقليات حريه انشاء واداره المؤسسات التربوية والهيئات اللازمة لحمايه مقوماتها الثقافية[٥٤]. وقد أكد الدستور على الحقوق الأساسية للمواطنين الهنود، وحظر التفرقة في المعاملة بين المواطنين بسبب الدين أو

العنصر أو الطائفة أو الجنس أو محل الميلاد، كما أكد على حق الحماية من الاستغلال والاتجار بالأشخاص، ودعا الدستور الهندي إلى حق الحرية الدينية لجميع الأديان في الهند، إلا أنه حظر التعليم الديني في أية مؤسسة علمية حكومية[٥٥] ولأنه لا توجد ديموقراطية دون بناء مؤسسات فان هذا هو الجانب الذي ركزت عليه الهند عبر سنين مسيرتها لتقوية بنية نظامها السياسي القائم على فيدرالية غير مرهونة لمعايير محددة مع دوائر سلطة وحكم ذاتي متحدة المركز على مستوى الاتحاد والولاية والمنطقة المحلية وعلى روح القومية التي تعتبر حساسة بالنسبة للتعددية (الثقافات والاثنيات والهويات) وعلى التوفيق بين ضرورات التدخل السياسية والاقتصادية والتنظيمية وعلى اساس قانوني يتم بموجبه تقاسم السلطة وتوزيع السلع والخدمات[٥٦] فمثلا نجد في العلاقة بين المركز والولايات ان الدستور الهندي اكد بان للبرلمان الاتحادي ان يسن قوانين تسري على كافة انحاء الاراضي الهندية ولا يجوز الطعن في شرعية اي قانون صادر من البرلمان بدعوى انه تجاوز النطاق الاقليمي وللبرلمان الاتحادي وحده السلطة في سن اي قانون بشان اي امر وارد في قائمة الشؤون المشتركة او قائمة الشؤون المحلية وفي حالة اعلان الطوارئ فان للبرلمان الاتحادي سلطة التشريع لكل جزء من الاراضي الهندية وفي حالة تعارض اي حكم من احكام قانون صادر من الهيئة التشريعية لولاية ما مع حكم من احكام قانون صادر من البرلمان في حدود اختصاصه او تعارض مع اي قانون قائم بشان احد الامور المبينة في قائمة الشؤون المشتركة فان القانون الصادر من البرلمان الاتحادي يكون هو الواجب تطبيقه سوآءا أكان سابقا ام لاحقا للقانون الصادر من الهيئة التشريعية في تلك الولاية[٥٧] فضلا عن ذلك ان العلمانية المتبعة والمقرة دستوريا في الهند ليست تلك التي تروم اقصاء الدين من الفضاء العام وتهميشه بل فهمت على انها النظام الذي يسمح بالتعددية الدينية والثقافية دون تفضيل معتقد على اخر وهكذا نصت الفقره٢٩٥ من الدستور الهندي على ان كل من يحاول بسوء نيه وبقصد مبيت المس بالمشاعر الدينية لفئه من المواطنين سواء بالكلمة المكتوبة ام المنطوقة او باستخدام علامات معينه او سب ومحاوله القيام بذلك سيكون تحت طائله القانون الذي يعاقب اما بالسجن لمدة ثلاث سنوات

على الإساءة للشعائر الدينية او الغرامة او هما معا[٥٨] هذا النص الصريح في الدستور يفسر على حد كبير الطريقة التي تعاملت بها السلطات الهندية الرسمية مع الفلم المسيء للإسلام الذي تسبب في خروج مظاهرات حاشده اجتاحت العالم فقد اتخذت الحكومة اجراءات سريعة اذا لم تكتف بحظر بث الفلم في الهند بل امتدت الى حجب المواقع التي كانت تبث مقاطع من الفلم المسيء . وقد عملت الحكومات المتعاقبة على اصدار سلسلة قوانين للإصلاح الاقتصادي والسياسي اسهمت في تطوير العملية السياسية والنشاط الاقتصادي فمن خلال دراسة الحياة السياسية الهندية تبين وجود عدد من جماعات المصالح التي تقوم بدور فعال وهام في نطاق التفاعلات السياسية الهندية لتتحول الى جماعات ضاغطة لأجل تحقيق مصالحها او الحفاظ عليها وابرزها جمعيات رجال الاعمال (اتحاد غرف الصناعة والتجارة ومنظمة المنتجين الصناعيين) التي دعت لتوزيع نشاط القطاع الخاص في كل مجالات النشاط الاقتصادي وتخفيف القيود عنه) ونقابات العمال التي ازدادت قوتها بعد تطبيق سياسة الاصلاح الاقتصادي ١٩٩١ لتصبح اكثر تأثيرا في الحياة السياسية، ويبدو ان النظام السياسي الهندي بمؤسساته الديموقراطية يتيح لكل من هذه القوى الفرصة للممارسة تأثيرها، اذ يوضح واقع الممارسة ان هناك درجة من درجات التوازن في القوة السياسية بين المؤيدين والمعارضين للإصلاح الاقتصادي المستمر، ويفسر سلوك الحكومات الهندية هذا في اطار حرصها على ان تكون مواقفها متوازنة او متلائمة مع توازن القوى الداخلي ويؤكد هذا اتخاذ الحكومة الهندية بعض الاجراءات الهامة في سياق الاصلاح وهو ما يلبي مطالب رجال الاعمال وتراجعت عن اتخاذ بعض الاجراءات وهو ما يتوافق مع مطالب نقابات العمال[٥٩] ويشكل الاعلام والقضاء احدى المداخل الحيوية والمهمة لتحقيق البناء والتنمية والنجاح المؤسسي اذ يعكسان مدى قدرة اي نظام على تطبيق مبادئ العدالة والمساواة والانصاف والشفافية والنزاهة ،والمتأمل في التجارب الديموقراطية والتنموية الرائدة في العالم يجد تلازما قويا بين قدرة القضاء والاعلام على ضمان احترام العدالة للجميع وبين تحقيق الاقتدار التنموي ولهذا تمثل التجربة الهندية واحدة من التجارب الناجحة اذ يتمتع القضاء الهندي بالاستقلالية وتعرف المحكمة

العليا باسم المحكمة الدستورية العليا وتراقب هذه المحكمة اي انتهاك للدستور حتى ولو من قبل المؤسسات التنفيذية والى جانب ذلك فان لكل ولاية محكمتها العليا التي يرأسها كبير القضاة وعلى العقود الماضية شهدت الهند عددا من الاحكام القضائية ذات التأثير المصيري ففي عام ١٩٧٥ تجرأت المحكمة العليا في مدينة(جلال أباد) وابطلت انتخاب رئيسة وزراء البلاد انديرا غاندي التي اتخذت رد فعل قوي على هذه الخطوة واعلنت حالة الطوارئ ،ويعكس الاعلام القوي الذي تتمتع به الهند سواء المكتوب او البصري او الالكتروني مختلف الآراء السياسية سواء المعارضة او المؤيدة الى جانب وجود احزاب قوية وهيئات مجتمع مدني فاعلة في المجتمع اذ تتم المداولات الديموقراطية في الهند عبر تركيبة سياسية متشعبة تضم الاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الاعلام والمسؤولين المنتخبين محليا والعديد من النساء وتساعد هذه العملية في تحديد المشكلات وتحاط الدولة علما كي تجد لها حلا"[٦٠] كذلك تعمل الصحافة القومية على نشر الحقائق والاتجاهات السياسية مع الحكومة او ضدها ومن هنا تكتسب الصحافة الهندية احترامها وقيمتها ، لان المواطن يجد فيها ضالته المنشودة في البحث عن الخبر والتحليل والتعليق مع او ضد الحكومة فالمهم نشر الحقيقة ومثال ذلك مناقشة قضية النظام الرئاسي في الهند الذي كانت تسعى انديرا غاندي لتطبيقه عام ١٩٨٠ ولكنها لم تفعل احتراما لرد الفعل الشعبي الذي كانت اجهزة الاعلام اول من عبر عنها ببيان المزايا والعيوب ويشرح نوايا انديرا غاندي[٦١] يتضح من خلال ما تقدم ان البناء المؤسسي الرسمي للسلطة السياسية في الهند سواء على المستوى المركزي او على مستوى الولايات يقوم على اسس النظام الديموقراطي مع تكييف هذا النظام وفقا" لظروف المجتمع الهندي وهو يراعي ظروف تعددية هذا المجتمع ويسعى الى توفير القدر المناسب من التكامل القومي من خلال استيعاب كافة القوى السياسية والاجتماعية في اطار مؤسسات النظام السياسي الرسمية ويبتعد على المستوى النظري والقانوني عن اي اعتبارات طائفية او دينية في تشكيل هذه المؤسسات فلم ينص على صفة دينية او طائفية معينة يجب توافرها في من يعين او ينتخب لهذه المؤسسات.

ثـانـيـا : آراء وسلوكيات الآباء المؤسسون والقادة السياسيين والحزبيين والنخب المثقفة التي تعمل على ترسيخ هذا المبدأ في المجتمع. لاشك ان حالة التنوع والتعدد التي ميزت المجتمع الهندي انعكست في تبني أفكار ومعتقدات متنوعة واحيانا متناقضة اذ لا يكفي ان تعلن عن قدر الايمان بالتعددية والتنوع كميزة انسانية فطر بها الخالق جل شأنه الخلق بل يجب ان يحول هذا الايمان الى سلوكيات يومية معاشه يشعر بها ابناء المجتمع كي يطمئنوا الى مستقبلهم وينغمسوا في بناء وحدة وطنية تكون قاعدة متينة ورصينة لبناء دولة ديموقراطية بعيدة عن الهزات الاجتماعية والسياسية التي قد تفضي الى انهيار المجتمع من خلال دخول مرحلة التنافس والتناحر ثم الاقتتال، وفي الهند هناك تأكيد على الايمان باختلاف الآراء واحترام الرأي المعارض اذ يعمل انصار كل اتجاه على المحافظة على الاتجاه الآخر ولعله من غير المعروف للكثيرين عمق الخلاف الفكري والسياسي بين المهاتما غاندي وجواهر لال نهرو وسردار باتل وسوبهاش شندرأبوس ومولانا ابوالكلام آزاد الاول يميني النظرة هندوسي الاساليب والثاني هندوسي متعصب والثالث اشتراكي علماني والرابع شيوعي والخامس مسلم اصلاحي، فقد تعايش هؤلاء جميعا في مرحلة النضال وعندما حققت الهند استقلالها واختلفت مراكز كل منهم من السلطة لكن العلاقات بين من بقي منهم على قيد الحياة ظلت قائمة على الندية فتولى نهرو رئاسة الوزارة وتولى باتل وزارة الداخلية وتولى مولانا آزاد وزارة التعليم ومع هذا لم يؤلّه نهرو نفسه ولم يتعال على زملائه وذات يوم اتصل مولانا ابوالكلام آزاد بنهرو وكان في اجتماع ورد عليه سكرتير نهرو قائلا" انه في اجتماع وسأبلغه بعد انتهاء الاجتماع فما كان من مولانا آزاد الا ان قال غاضبا: من انت حتى يكون من صلاحيتك ان تختار الوقت الذي يتحدث فيه آزاد مع نهرو ولما أبلغ السكرتير نهرو بذلك قطع الاجتماع على الفور واجاب التلفون وهدأ من روع مولانا آزاد ولم يتحين الفرصة لإقالته من الوزارة بل ظل فيها حتى توفاه الله وخلدت الهند اسمه في شارع من اهم شوارعها وفي قاعة من اشهر قاعاتها الثقافية في مبنى مقر المجلس الاعلى للعلاقات الثقافية بوزارة الخارجية[٦٢] وقد حرص الآباء المؤسسون للهند المعاصرة من أمثال غاندي ونهرو وآخرين على

الالتزام بقيم التعايش الديني والتربية على ثقافة احترام التعددية بكل انواعها وجعلها سمة من سمات الشخصية الهندية وميزة للمجتمع وتكريسها في الدستور بعد سنوات وعقود من الصراعات انتهت بتضمين مبادئ الليبرالية العلمانية في الوثيقة الأساسية والتنصيص عليها بعبارات صريحة وواضحة تقطع الطريق على التعصب والإقصاء، فتحت قيادة "نهرو"، ولاحقاً قيادة خلفائه على رأس حزب "المؤتمر" تم رسمياً تبني مبدأ الدولة العلمانية في الدستور باعتباره الطريق الأمثل لتحقيق الحداثة السياسية والوحدة الوطنية[٦٣] والمثال التالي يوضح نمط التربية التي حرصت القيادات على تعليمها ابناء المجتمع: يحكى ان غادي كان يجري بسرعة للحاق بقطار وقد بدأ القطار بالسير وعند صعوده القطار سقطت من قدمه احدى فردتي حذائه فما كان منه الا خلع الفردة الثانية وبسرعة رماها بجوار الفردة الاولى على سكة القطار فتعجب اصدقاءه....!!! وسألوه ما حملك على ما فعلت؟ لماذا رميت فردة الحذاء الاخرى؟ فقال غاندي : أحببت للفقير الذي يجد الحذاء ان يجد فردتين فيستطيع الانتفاع بهما فلو وجد فردة واحدة فلن تفيده ولن استفيد انا منها ايضا نريد ان نعلم انفسنا من هذا الدرس.. انه اذا فاتنا شيء فقد يذهب الى غيرنا ويحمل له السعادة فلنفرح لفرحه ولا نحزن على ما فاتنا[٦٤] هكذا استطاع الآباء المؤسسون ترسيخ منظومة قيمية ترسخت في ذهنية اغلب طبقات المجتمع الهندي لتتحول فيما بعد ما يشبه تعاليم او اعراف يهتدي بها غالبية المجتمع في التعامل مع القضايا اليومية. اذ ان أحد أشكال التعددية التي فرضت نفسها واقعيا في الهند، متمثلة في التعددية العقائدية والسياسية أضفى عليها جواهر لال نهرو، أول رئيس وزراء هندي، صبغة دستورية من خلال التركيز على التعددية التي تصبغ المجتمع الهندي، حين قال في خطاب وجهه لوزراء الحكومات المحلية: " إن التنوع في المجتمع الهندي هائل وبديهي. وهذا التنوع يمكن مشاهدته في كل ما حولنا، ولكنه موجود أيضا حتى على مستوى الملامح وعلى مستوى طرق التفكير ورغم كل هذا التنوع الهائل لا يمكن أن نخطئ في كوننا دولة موحدة " وفي خطاب آخر في بداية الخمسينات دعا وزراءه الى "عدم التعامل مع الهنود بنفس الطريقة أو الأسلوب، لأنهم متنوعون ومختلفون كثيرا بعضهم عن بعض. ومن الطبيعي ألا يكون مقبولا

حرمانهم من أي شكل من أشكال الحكم الذاتي أو الاستقلالية النسبية"[٦٥] بمعنى ان نهرو كان يشعر بخصوصية الواقع الهندي وضرورة احترام القيم المختلفة التي تحكم مكونات المجتمع الهندي وقد تجلى هذا في نمط حكمه للبلاد، ورفضه لكل محاولات فرض التجانس بين الجماعات المختلفة ثقافيا ولكنه في المقابل، كان يدعو لاستيعاب الجماعات الثقافية في إطار مشترك، لأنه من دون ذلك لا يمكن بناء أمة، لا سيما في مثل المجتمع الهندي. وقد قامت دعوته على أساس عدم فرضها بالقوة على الجماعات الثقافية، وإنما عبر تطوير القناعة بضرورتها تربويا ومن خلال التواصل، وأن الحكومة الهندية تكفل للجماعات الثقافية حرية تكريس مقومات هويتها، وبالتالي فليس من مهمة الحكومة أن تتدخل في شئون الجماعات وإنما تسعى لإعطائها أقصى درجات الحكم الذاتي[٦٦] وفي الوقت الحالي نجد حرص السياسيين على السير بذلك المنهج (النهروي ،الغاندي) – ان صح التعبير – في التعاطي والتعامل مع التعددية ، فقد اعرب (مانوهان سنغ) عقب توليه منصب رئاسة الوزراء عن ذلك الحرص بالقول: لو ان هناك فكرة تصور الهند وتعرّفها لكانت هي تلك الفكرة التي تقدم الهند كمجتمع شامل يتمتع بالانفتاح والتنوع الثقافي والتعدد العرقي واللغوي، لدينا في الهند التزام نحو تاريخ الانسانية بان نضمن فاعلية هذا التنوع ولعل الديموقراطية الليبرالية هي النظام الطبيعي للتنظيم السياسي لعالمنا المعاصر فكل الانظمة البديلة شمولية كانت ام جماهيرية باختلاف درجاتها ليست سوى انحراف عن الطريق القديم[٦٧] ونسوق المثالين التاليين الدالين على السلوكيات السياسية الايجابية للأحزاب (بل قل قادة الاحزاب):ففي مقابلة بين صحفي مصري من جريدة الشعب المعبرة عن حزب العمل خلال شهر مارس ١٩٨٥ وبين الزعيم البرلماني لحزب (التلجوديسام)وهو اقوى الاحزاب المعارضة في البرلمان الهندي بعد انتخابات ١٩٨٥ وهو اساسا حزب اقليمي وبينه وبين حكومة انديرا غاندي عداء وثار اذ اقالت رئيس الحزب من رئاسة وزارة ولاية انديرابرادش بطريقة غير ديموقراطية الامر الذي دعا الشعب في تلك الولاية للوقوف ضد حزب انديرا والثأر لكرامته الجريحة وتأييد حزبه الاقليمي حتى رغم التعاطف القومي مع حزب المؤتمر بعد اغتيال انديرا فان هذه الولاية لم تنس ما حدث لها ورفضت الانصياع

مع الموجة القومية العارمة، ثم سال الصحفي المصري الزعيم البرلماني للحزب عن موقف حزبه من مشكلة افغانستان فشرحها الزعيم الهندي ثم سأله عما اذا كان الحزب يرغب في ادانة الوجود السوفيتي في افغانستان ويندد بسياسة الحكومة الساكتة على ذلك كان رد فعل الزعيم الهندي قوله: انني قلت ان سياستنا تختلف عن سياسة الحكومة ولكننا لا نريد ان نتحدث او ندين سياسة الحكومة مع صحفي اجنبي او ندلي بتصريحات معينة تحرج الحكومة ،والمثال الآخر: ففي اثناء زيارة الراحل جمال عبد الناصر للهند في منتصف الخمسينيات اخذه نهرو للبرلمان لألقاء خطاب وقدم له القادة والزعماء السياسيين من مختلف الاحزاب وكان من بينهم زعيم الحزب الشيوعي الهندي وعندئذ احس عبد الناصر بالدهشة وادرك نهرو بخبرته وذكائه الدهشة على وجه عبد الناصر فقال له بعبارة سريعة: ياصديقي انك وضعتهم في السجن وانا وضعتهم في البرلمان، انهم في السجن تحت رقابة البوليس في حين في البرلمان تحت رقابة الشعب وهم الرقابة الفعالة.(٦٨) هكذا اذن كان يتصرف القادة وهكذا كانت رؤيتهم للعمل السياسي ،عمل يرومون من وراءه بناء دولة وليس سلطة والفارق كبير بين الاثنين، انهم أرادوا وضع اللبنات الاولى لمرحلة تأسيسية اسمها دولة الهند وهذه السلوكيات يقينا ليست مصطنعة او متكلفة بل هي نتيجة للبناء الفكري والمعتقدات التي وظفّت لهذا الغرض. ولاحظ احد الكتاب ان واحدة من السمات الاساسية للقيادات الديموقراطية في الهند هي قدرتها على تحقيق التوازن لإعادة انتاج ديموقراطيتها من خلال :

١- استيعاب الآراء والصراعات كما هو متوقع من اي نظام ديموقراطي فعال.

٢- تحقيق درجة عالية من العدالة في التوزيع يعيد تكوين السلطة بطريقة تمنع دفع من لا يملكون الى مزيد من الهامشية وذلك بمنح قطعة من كعكة الاقتصاد -بما يشبه الممارسات الاشتراكية- للمحتاجين والاقل حظا" اي يجب ايجاد توازن دقيق واعادة التوازن بين قوى المركزية واللامركزية- خدمة مصالح الاقوياء في المجتمع من دون اقصاء الاضعف بالكامل.(٦٩) بتعبير آخر ان تفاعلات الديموقراطية في الهند تعزى الى قدرة منهجية على الاستجابة للتحديات التي تواجه المجتمع -الفقراء والاغنياء- من اساسها وكذلك السماح بتوسيع هامش الوجود لكل اطياف المجتمع

اذ تحاول السلطة المركزية على الدوام تلبية مطالب مئات الملايين من الناس اي توزيع السلطة (الديموقراطية السياسية) الى جانب توفير السلع الاقتصادية (مقياس الديموقراطية الاقتصادية). ان الصورة السابقة توضح ان في الهند عقل جمعي هندي collective mind يضم شبة القارة الهندية على الرغم مما بين هؤلاء من تنوع سياسي وديني واقتصادي واجتماعي وثمة وقائع معينة من تاريخ الهند في السنوات الاخيرة تثبت ذلك وهذه الوقائع ارتبطت بالعملية الانتخابية وموقف الشعب الهندي بأحزابه وافراده منها والمثال على ذلك انه في آخر انتخابات التي جرت في نيسان ٢٠١٤ لوحظ ان بعض المسلمين الذين يقلقهم الوضع الاقتصادي صوتوا لحزب الشعب رغم تاريخه العدائي تجاه المسلمين وقد فسر (ج.ج.اكبر) وهو مسلم ورئيس تحرير صحيفة رفيعة المستوى والسكرتير الصحفي السابق لراجيف غاندي ذلك :ان الحاجة الأكثر إلحاحا الآن هي ايجاد قيادة اقتصادية والسيد مودي هو الرجل الذي يستطيع تأدية المهمة ان الهند تحتاج لخلق ٢٠ مليون فرصة عمل جديدة سنويا لتوظيف سكانها المتزايدين من الشباب وهو ما يعني ان اقتصادنا يجب ان ينمو بمعدل لا يقل عن ٩ بالمائة[٧٠] ويعني هذا ببساطة مقدار الوعي السياسي والوطني الذي يملكه الشعب الهندي وتفضيله للمصلحة العامة والوطنية على المصالح الضيقة رغم ان بعض المصالح تقتضي احيانا التضحية والتحالف مع الخصوم لكن يبقى الحوار ومبدأ التعايش السلمي له الاولوية في كل شيء وكل الفروق تذوب في بوتقة المواطنة السياسية. ومن الوقائع ايضا نقتبس ما كتبه احد الطلبة العرب الدارسين في الهند اذ دون الآتي: في الهند هناك الكثير من الطوائف والمذاهب والاديان بيد ان الحياة منسجمة انسجاما كليا يعجز التعبير عن وصفه واليراع عن توصيفه ،فالجميع يحترم ديانة ومقدسات وطقوس الآخر، فنجد الكنيسة بجانب المسجد والمعبد بجانب الكنيسة بل اعجب من ذلك– وذاك ما رأيته بأم عيني – ان تجد مسجدا وكنيسة ومعبدا في مكان واحد غير اني لم اجد يوما ما احدا يؤذي الآخر او ينغص حياته ويطعن في معتقده، فالكل يمارس طقوسه وديانته بكل حريه وكرامة دون فرض اي جماعة او طائفة رأيها على الآخر بقوة السلاح او النفوذ وأعجب العجب ان تراهم منسجمين متفاهمين متألفين كأنهم جاءوا من مشكاة

واحدة رغم التباين والاختلاف في الرؤى والافكار، ولا غرابة في ذلك اذ ان الدولة قد رسخت هذا المبدأ العظيم فانعكس ايجابا على المجتمع فالدولة تنبري كمؤسسة لا كشركة خاصة يعبث بها فئة من الناس فالدولة تهتم بأمر الجميع تشجع كل محسن وتعاقب كل مسيء والكل امام القانون سواء بل لسان حال رئيسهم (لو ان لا كشمي بنت غاندي سرقت لقطعت يدها)* وعلى الرغم من اتهام البعض للهنود بالضعف والاستكانة لكن الواقع يثبت ان الشخصية الهندية بها عناصر القوة التي تجعلها تدرك الخطر وتتصرف في مواجهته، فعندما ادرك الشعب خطر الصين سعى لمواجهته وعندما ادرك خطر الانقسام والتفكك بعد اغتيال انديرا غاندي تكاتف خلف راجييف المثقف الهندي الذي تميز بالقناعة المادية والشجاعة في ابداء الرأي والتمسك به والدأب والمثابرة في البحث والاطلاع الامر الذي اسهم في اعادة تماسك المجتمع ولحمته. فهناك اذن ميزة في النخب الحاكمة الهندية هي ردة الفعل السريع تجاه الازمات فعندما اخطأت القيادة الهندية عام ١٩٦٢ وهزمت في مواجهة الصين أقيل على الفور الوزير المسؤول (كريشي امينون) وانكسرت نفسية نهرو لكن وضعت على الفور ايضا الخطة البديلة لتصبح الهند دولة قوية عسكريا لا يستهان بها بل انها اكثر تقدما من الصين من ناحية قواعد الانتاج الحربي وفي ثمانينيات القرن العشرين اصبحت الهند بعد ان انطلقت في تجربة زراعية رائدة اطلق عليها اسم الثورة الخضراء ردا على الضغوط الامريكية التي مارستها في ستينيات القرن العشرين على الهند فأمكنها في غضون عشر سنوات تحقيق الاكتفاء الذاتي من الحبوب وتصدر حاليا ما يقارب مليوني طن وفي المجال الصناعي نجد الهند تعتمد في ٩٠% من استهلاكها على الانتاج المحلي واغلقت ابوابها امام الاستيراد للمحافظة على صناعتها الوطنية ،وعندما احست بأهمية الاستفادة من الخارج فتحت ابوابها بقدر معلوم فدخلت وبالتدريج سياسة الانفتاح الاقتصادي ولكنها كانت موجهة الى مجالات التكنلوجيا العالية والمشاريع المشتركة لاجتذاب رؤوس الاموال وكل ذلك تحت قوانين وانظمة المجتمع[٧١] وكذلك في مجال الاستثمار في البحث العلمي يعكس الترتيب العالمي لمراكز الابحاث مستوى التطور العلمي لهذا البلد من خلال التقرير السنوي لإحصاء مراكز التفكير think tanks الذي تقوم به جامعة

بنسلفانيا بالولايات المتحدة الامريكية والذي يعود لسنة ٢٠١٠ اذ احتلت الهند المركز ٤ على المستوى العالمي ب ٢٦١ مركزا بعد كل من المملكة المتحدة والصين والولايات المتحدة[٧٢] فضلا عن ذلك عملت النخب السياسية الهندية الحاكمة على الاستفادة من ارثها الاستعماري لا سيما الاستعمار الانكليزي الامر الذي مكن النخب العلمية الهندية من اقتدار لغوي ساعدهم على تملك ناحية العلوم ولهذا تشير الدراسات الى ان المهندسين الهنود اكثر كفاءة من الناحية التدريبية من نظرائهم في الصين ويفسر هذا التفوق بطبيعة المناهج التعليمية التي يتلقاها جزء من النخب الهندية ، وايضا عملت على الاعتماد على الكفاءات واعادة الاستفادة من بلغ منهم سن التقاعد فهناك مؤسسات خاصة تنشا لهؤلاء(بغض النظر عن انتماءهم او معتقدهم او قوميتهم) يتولون فيها اعداد بحوث ودراسات في شتى المجالات والموضوعات وعقد ندوات واجراء اتصالات مع اقرانهم في العالم ومثال ذلك(تن كول) وهو يساري معروف وكان وكيلا لوزارة الخارجية عندما بلغ سن التقاعد رشح كعضو في مجلس ادارة اليونسكو ثم انشأ معهد لدراسات الهند الصينية والقائمة طويلة من الشخصيات وهذا يعني ان الادارة الحكومية لمؤسسات الدولة قد بنيت وفق منطق الكفاءة والرجل المناسب في المكان المناسب وهذا المعيار يتطلب الموضوعية والتجرد والحكمة لضمان جودة العمل ونجاحة.[٧٣] وفي جانب آخر يمكن لنا ان نؤشر امتلاك القادة والنخب السياسية لرؤية تنموية وتطورية بعيدة المدى فيما يتعلق بمستقبل الهند، فالتحدي القادم بالنسبة لهم هو تحدي الطاقة والبيئة اذ ان الهند تقع في منطقة ذات تعداد سكاني ضخم فضلا عن توفر المنطقة على موارد طبيعة هامة ولهذا فالصراع حول الموارد يدفع كل بلد للأبداع في طرق للتنمية والتحديث والتغيير تناسب مقدراته وحافزيته الحضارية وقد حرص الزعماء الهنود على ترسيخ هذه الروح في نفوس الشعب وقد كان لهم الفضل في تحقيق شروط التنمية بالهند التي يمكن اجمالها في اربعة عناصر اساسية: المرتكزات السوسيوتاريخية والمؤسساتية واهم ما فيها بناء نموذج ديموقراطي استطاع ان يخفف حدة التوترات التي كادت ان تعصف بالمشروع التنموي برمته وايضا الاقلاع الاقتصادي والذي قام اساسا على قدرات ذاتية وعلى

ابداع العلماء الهنود فأول معمل للصلب تم انشاءه كتحد للعالم (تاتا) واخيرا المرونة والاستقلالية اللتين يتمتع بهما صانع القرار الهندي في السياسة الخارجية[٧٤] وآخر ما يمكن ملاحظته على الخبرة الهندية ان هذه الدولة التي تجاوز نفوسها المليار نسمة عدد موظفي الدولة فيها قلة لا تذكر والدولة غير ملزمة بتوظيف الفرد الذي عليه ان يسعى للعمل في المشروعات الخاصة او العامة اما التعيين في الحكومة فيتم بامتحانات مسابقة والعمل من العاشرة حتى الخامسة بعد الظهر يوميا وتوفر الدولة لكل موظف المسكن الملائم له من ساعي البريد حتى رئيس الدولة واذا انتهت مدة عمله يتخلى عن السكن ويعود الى الولاية التي جاء منها او يبحث عن مسكن آخر، وهذا في ذاته يحد من هجرة السكان من القرى الى المدن وبذلك يمكن ان نفهم لماذا يبلغ سكان عاصمة الهند ٧ ملايين نسمة فقط .

تقييم و خاتمة

خلصنا من خلال ما تقدم إلى إن النظام البرلماني التعددي وخصائصه المهمة والرئيسية تسير بشكل صحيح وطبيعي وبحسب ما وضعه الدستور والقوانين الملحقة به ووفق الصلاحيات المنصوص عليها ،وان جرى اتخاذ أو إصدار مجموعة من الفقرات والقرارات تبدو للوهلة الأولى أنها استثناء عن مميزات وقواعد النظام والتجربة بشكل عام ونخص هنا ما يتعلق بالفدرالية وخصوصيتها وظاهرة الحزب المهيمن التي طبعت الواقع السياسي في الهند لعقود من الزمن إلا إن التمعن في الطبيعة المعقدة للمجتمع الهندي تبين إن المشرع الهندي قد اجبر على اتخاذ تلك الاستثناءات وإصدار ما يلزم لضمان الحفاظ على وحدة كيانيه الدولة أولا وضمن مبدأ التنوع ثانيا وقد أثبتت نجاحها لحد ألان ،ومن أسباب نجاح هذا النظام وتجربته هو توفر القيادة السياسية الوطنية الصادقة المؤمنة بالخيار الديمقراطي والتي تعاملت مع بناء الدولة ونظامها ومؤسساتها وتجربتها الديمقراطية من منطلق الإدراك العميق بأهمية الحفاظ على المكاسب الديمقراطية والتضحية في سبيلها بكل شيء ، لأنها وبحسب اعتقادهم الضامن الوحيد للحفاظ على المجتمع و في هذا يقول نهرو(إنني أفضل البطء في التنمية مع الديمقراطية على النمو مع الدكتاتورية) وكان نهرو طيلة١٧ عام قائدا ذا هيبة وسيطرة وبفعل هيبته الشخصية وبفعل نفاذ أساليبه الاقناعية استطاع تجنب اللجوء للعنف والقوة فضلا عن ذلك يعد مربيا سياسيا ذا سلطة تأثيرية كبيرة وهو ما افتقدته دول أخرى.

واتضح أيضا إن ظاهرة التوازن والتعاون بين المؤسسات السياسية واضحا من خلال سلاسة العمل المؤسساتي وابتعاده عن التداخل المربك في تفسير بعض النصوص الدستورية التي هي أصلا مصاغة بأسلوب واضح استغرق إعداد مواده . أي الدستور. أكثر من ثلاثة سنوات ليخرج بعد ذلك دستورا كان احد عوامل نجاح تلك التجربة.

لقد استطاعت التجربة التعددية الهندية إن تمنح مفهوم الاستقلالية ومضمونه الحقيقي والجوهري عبر تأكيد هذه التجربة على مبدأ الشمولية لمفهوم الاستقلالية ورافقت حالة الاستقلال السياسي حالة استقلال اقتصادي فضلا عن حالة الاستقلال الثقافي . الاجتماعي الذي أكد عن طريق محافظة الهند على طابعها القومي ووضوح

الهوية الوطنية لشعبها وإذا كان للتراث الهندي في المثل الهندوسية والفلسفات البوذية وشعار اللا عنف أهمية في ترسيخ مبادئ وقيم الديمقراطية في الحياة السياسية الهندية فان تجربة الحكم البريطاني في الهند بتأثيراتها الايجابية والسلبية كان لها دور مهم في ترسيخ ونمو واستقرار المؤسسات الديمقراطية في الهند فقد اكتسبت الهند عن طريق الوجود البريطاني مفاهيم عدة عززت مفهوم الديمقراطية فيها مثل (حكم القانون)و(دولة مؤسسات) و(التدرجية السياسية)ساعد الحركة الوطنية الهندية على تطوير النموذج مثير يستند على معايير دستورية في إدارة صراعها من اجل الحرية والاستقلال ، أضف إلى ذلك إن القيادات الهندية التي تعاقبت على قيادة هذه التجربة ابتدءا من نهرو وغاندي وما بعدهم كانوا يحظون باحترام كل القوى الاجتماعية والسياسية وحتى المعارضة منها وتمسك الجيل التالي لهذه القيادات على نفس النهج مما مكن وساعد على استقرار واستمرار التجربة وترسيخ القيم الديمقراطية وتعزيزها .ومما ساعد على استقرار التجربة الديمقراطية الهندية هو إبعاد المؤسسة العسكرية الهندية عن التدخل في الشؤون السياسية وضرورة التزامها الحياد التام إزاء التطورات السياسية المختلفة وان تخضع هذه المؤسسة العسكرية دستوريا لسيطرة القيادة السياسية المركزية بشكل كامل مما افرز نتائج في تحجيم دور هذه المؤسسة داخل الإطار وظيفتها التقليدية الدفاع عن الوطن ،اي ان الديموقراطية التعددية في الهند في حد ذاتها تمثل السياج الحامي ضد محاولات تفتيت الدولة وتقسيمها ،وهذه الديموقراطية هي التي تحمي الدولة من خطر التقسيم او التعجيز، واخيرا ان الدستور والقوانين المعمول بها ومبدأ الفصل بين السلطات ووجود المحكمة العليا مع سلوكيات وآراء النخب الحاكمة والمثقفة قد وظفت بشكل ايجابي واسهمت في نجاح النظام التعددي وانعكست ايجابيا" في تحقيق تطور سياسي واقتصادي وتقني وعلمي ملحوظ. فضلا عن ذلك يمكن ان نؤشر ما يلي:

- ان الهند على الرغم فقرها وتخلفها في بعض المجالات لديها وعي سياسي يشعر به المواطن الجاهل الفقير قبل المثقف ومتابعة تجمع المواطنين امام صناديق الانتخابات من رجال ونساء ظاهرة ربما لا تحدث حتى في اكثر المجتمعات ديموقراطية فلا

شك ان هناك وسائل معينة لحث هؤلاء على التجمع لكن الاستجابة هي الظاهرة الفريدة.

- انه أيا كان الموقف كان حكم المواطن الهندي الفقير سليما" وصائبا" ومتماشيا" مع جسامة المشكلة التي يواجها في اللحظة الانتخابية.
- ان اي زعيم هندي مهما بلغت سطوته ما كان له ان يتمادى في التسلط وكان يشعر دائما بقيمة شعبه ويحتكم اليه، فأنديرا غاندي رغم شعبيتها اضطرت للخضوع للشعب وحكمه وخرجت من السلطة ثم عادت اليها بنفس الاسلوب الديموقراطي وهذا أمر جدير بالتقدير للشعب وللقادة السياسيين الذين التزموا بالحكم.
- ان القائد يصبح قائد لارتباطه بفكر يعبر عن نبض الجماهير وله قواعده التي يعمل على تغذيتها ولم يتول القيادة بقرار اداري من السلطة العليا.
- ان العلاقة بين القادة علاقة مصلحية وسياسية فلكي تتقدم الدولة فهي بحاجة لاتجاهات سياسية متنوعة، في حاجة لمن يخطئ أيا كان موقعه لقد اخطأت حتى لا يتمادى في الخطأ وتقع الطامة الكبرى.
- هناك عقلا جمعيا هنديا قادر على التصرف في اوقات الازمات وهذا ضمن مفهوم التعدد في الوحدة والوحدة في التعدد لاستيفاء جانب من سلوكيات المجتمع الهندي حيث تتعايش النقائض بطريقة فريدة.

إن هذه التجربة الغنية بكل ما تحمل الكلمة من معنى تفتح أفاق واسعة إمام الباحثين في شؤون العالم الثالث الاستفادة من معطيات تلك التجربة والوقوف على أسباب نجاحها والعوامل التي ساعدت على ذلك النجاح في بلد كان البعض يعتقد بان نجاح الديمقراطية فيه قضية عقيمة الا أن واقع الحال اثبت عكس ذلك حيث أثبتت هذه التجربة النجاح في بناء اكبر ديمقراطية خارج العالم الغربي فهي قدمت نموذج للديمقراطية في بلد متأخر . بالقياس إلى الدول المتقدمة. ومعقد وواسع والهند ليست دولة مثالية بكل تأكيد ولكن يمكن للعراق ان يستفيد من تلك التجربة من خلال:

– صحيح ان لكل مجتمع سياسي طبيعته وظروفه الخاصة وتؤطره منظومة قيمية تراكمت عبر الزمن والاجيال لكن هذا لا يمنع المجتمعات من تبادل المعارف والعلوم

والخبرات بفعل التواصل الانساني والحضاري والذي هو سمه من سمات المجتمعات الانسانية ولا يستطيع اي مجتمع العيش من دون ذلك التواصل وبناءً عليه يمكن للتجربة العراقية الفتية في مجال تطبيق النظام الديمقراطي البرلماني الاستفادة من التجربة التعددية الهندية الغنية بالعديد من المميزات والسمات وفي عدة مجالات بفعل تشابه المجتمعين العراقي والهندي من ناحية التعدديات القومية والاثنية والطائفية واللغوية والعرقية الامر الذي يتيح فرصة للاستفادة من الاسلوب والطريقة التي اتبعها الساسة الهنود في ترسيخ تجربتهم الديمقراطية التعددية والتي توصف الان بانها من انجح التجارب الديمقراطية في العالم ويمكن ذلك من خلال الاتي:-

- في المجال الدستوري اذ المعروف ان الدستور الهندي استغرق كتابته اكثر من ثلاثة سنوات ولم تبق ولاية او مدينة او مجموعة ثقافية او عرقية او قومية الا واطلعت على مسودة الدستور وثبتت ملاحظاتها ومطالبها وسلمّتها الى لجنة كتابة الدستور قبل اقراره والاستفتاء عليه ومن هنا واستنادا الى ان اغلب المهتمين بالشأن العراقي يكاد يتفقون على ان العلة الدستورية في العراق هي من اهم اسباب تدهور المشهد السياسي العراقي وانه سبب لكثير من المشاكل السياسية والقانونية لأنه كتب على عجاله ولجنته الخاصة اقتصرت على ممثلي الاحزاب الكبيرة المعارضة للنظام السابق والتي تصدت للعملية السياسية فيما بعد ولم يتاح لها بفعل ضغط العامل الزمني الاطلاع على كل ملاحظات ومطالبات مكونات المجتمع العراقي المختلفة بل ان هناك مكون اساسي ورئيسي غاب وابتعد عن العملية الدستورية برمتها وبالتالي لم يصوت عليه في الاستفتاء الذي جرى على الدستور بحجة وجود ملاحظات كثيرة عليه ومن هنا يمكن وبعد هذه التجربة التي برزت من خلالها العديد من الالغام الدستورية –ان صح التعبير – اعادة النظر بها والتوصل الى حلول وسط وكان آخرها مسألة تحديد ولاية منصب رئاسة الوزراء اذ ان الدستور لو كان قد حددها بولاية او اثنتين او ثلاثة لما دخلنا في نفق التفسير السياسي الذي يجّير لصالح حزب او كتلة سياسية وبالتالي اثار شقة الخلاف العميق بين تلك القوى والاحزاب – من حيث التنوع ،فعلى الرغم من وجود عدم مساواة بين الطبقات الاجتماعية او الاديان المختلفة في الهند- اذ ان الهندوسية هي الدين المهيمن- لا يمكن ان يقال ان هذا الاختلاف قد اعاق التحول الديمقراطي

فاذا استطاع الهندوس والمسلمون وغيرهم التعايش في ديمقراطية الهند ليس هناك اذن من سبب يمنع ان تكون هذه هي الحال في العراق اذا ما صدقت النوايا وآمنت القيادات والنخب الحاكمة والمثقفة بقدرة شعبها وامكانياته وشرعت بعملية ثقافية سياسية مبنية على اسس العدالة والمساواة والمواطنة الحقة التي تنبذ كل ما يسئ للإنسان وتحفظ كرامته وتتيح الفرصة للجميع بغض النظر عن اي العرقية او القومية او الاثنية وغيرها تترجم من خلال نصوص دستورية وقانونية يردفها سلوكيات وآراء القيادات والنخبة المثقفة التي يقع على كاهلها الشيء الكثير في التبصير والتحليل ثم نقد كل الممارسات الخاطئة والتنبيه لمواطن الخطأ والفساد.

-لا توجد ديمقراطية دون بناء مؤسسات وهذا هو الجانب الذي ركزت علية الهند عبر السنين لتقوية بنية نظامها السياسي القائم على فيدرالية غير مرهونة لمعايير محددة مع دوائر سلطة وحكم ذاتي متحدة مع المركز على مستوى الاتحاد والولاية والمنطقة المحلية وعلى روح القومية التي تعتبر حساسة بالنسبة للتعددية(الثقافات والاثنيات والهويات) على التوفيق بين ضرورات التدخل السياسية والاقتصادية والتنظيمية وعلى اساس قانوني يتم بموجبه تقاسم السلطة وتوزيع السلع والخدمات، ويمكن للعراق الشروع في تطبيق الفيدرالية بإطارها الموحد كما هو حاصل في الهند الامر الذي يتيح للعراق فرصة تصفير المشاكل او على الاقل تقليل اثرها بإعطاء مزيد من الصلاحيات للمحافظات والتوزيع العادل للثروات وبحسب النسب السكانية لضمان اشراك الجميع في عملية التخطيط والتنفيذ وبالتالي ضمان الحفاظ على هذا البناء.

مع هذه النتائج الايجابية التي أفرزتها التجربة الديمقراطية البرلمانية التعددية الهندية على صعيد الواقع العملي هناك بعض السلبيات والمشاكل التي تعترض مسيرة هذه التجربة وهي حالة طبيعية في بلد مثل الهند وأولى هذه المشاكل والعقبات هي ظاهرة التعصب القومي والعرقي والديني الذي الحق ضررا كبيرا في عموم شبه القارة وما زالت هذه الظاهرة تلعب دورا في تأجيج مظاهر العنف السياسي وعرقلة إجراء انتخابات في بعض ولاياتها ،إما ظاهرة الانشقاقات الحزبية التي أصبحت ظاهرة واضحة في المجتمع السياسي الهندي ولا سيما مع أولئك الذين يملكون المال والنفوذ رغم إصدار البرلمان الهندي قانونا يحد من هذه الظاهرة إلا أنها لا زالت تتسع كلما اقترب موعد الانتخابات .

الهوامش

(١) رياض عزيز هادي :. العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية ، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد ، ط١ ، ١٩٩٥ ، ص ٦٣ .

(٢) جليل إسماعيل مصطفى ، التعددية السياسية في الأردن وجذورها الفكرية أطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، جامعة بغداد ،كلية العلوم السياسية ،١٩٩٧، ص١٧ .

(٣) أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، مكتبة لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٨٦، ص٣١٧.

(٤) وفاء لطفي :التعددية المجتمعية ،مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاشتراكية، القاهرة، مايو، ٢٠١٢ ،ص ص٤-٥

(5) Encyclopedia Britanica,Vol.8,p.51.

(٦) مصطفى منجود، مفهوم التعددية في الفكر السياسي الإسلامي: رؤية منهجية في فكر الشوامخ، بحث مقدم في ندوة التعددية الحزبية والطائفية والعرقية في العالم العربي، الكويت، ١٩٩٣،ص٤.

(٧) أكرم بدر الدين ، الديمقراطية الليبرالية ونماذجها التطبيقية ، دار الجوهرة ، بيروت ،١٩٨٦ ، ص٤٨ وما بعدها.

(٨) محمد عابد الجابري ، التعددية السياسية وأصولها وأفاق مستقبلها في التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي (ندوة)منتدى الفكر العربي ،عمان ،١٩٨٩ ،ص١٥٧.

(٩) يحيى الجمل :التعددية الحزبية في مصر ،ندوة التعددية السياسية في الوطن العربي ، مصدر سبق ذكره ، ص٢١٤ .

(١٠) جليل إسماعيل مصطفى :التعددية السياسية في الأردن ، مصدر سبق ذكره، ص٢٠ -٢١

(١١) انظر محمد عمر مولود، الفيدرالية وإمكانية تطبيقها في العراق، العراق، مؤسسة موكدياني للطباعة والنشر، ٢٠٠٣، ص ص ٥-٧.

(١٢) انظر: جابر سعيد عوض، مفهوم التعددية في الأدبيات المعاصرة::مراجعة نقدية، بحث مقدم لندوة التعددية الحزبية والطائفية والعرقية في العالم العربي، الكويت، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية،١٩٩٣،ص ٢٧ .

* ترى الدكتورة بلقيس محمد جواد ان تعددية المعتقدات والافكار التي يمتلكها الافراد من خلال تفاعلهم بالحياة الاجتماعية المشتركة ترجع الى عوامل كثيرة منها: الموقع الجغرافي، تنوع العادات والقيم الاجتماعية، درجة التطور أي تنوع الوقائع والظواهر الاجتماعية التي تسير افراد المجتمع وتتحكم بسلوكياتهم اليومية، ثم درجة التطور التقني والمستوى الاقتصادي والذي يقاس عليه مستوى التمدن ، قوة الالتزام الديني والقومي والعشائري الطائفي، واخيرا

طبيعة النظام السياسي والتقاليد التاريخية والسياسية، هذه العوامل تبلور وبدرجات متفاوتة وبصورة نسبية نمط التنشئة الاجتماعية- السياسية التي تبلور الثقافة السياسية للمجتمع. انظر بلقيس محمد جواد: التفاعلات الاجتماعية للتعددية السياسية، مجلة دراسات دولية ، العدد ٤٥، ٢٠١٠، ص ١٥.

(١٣) أحمد صدقي الدجاني، التعددية السياسية في التراث العربي الإسلامي، في: ندوه التعددية السياسية في الوطن العربي،١٩٨٩، منتدى الفكر العربي، عمان، ص ص ٣٠-٣٤.

(١٤) انظر محمد جواد علي: النظام السياسي في الهند(في مجموعة باحثين) النظم السياسية في العالم الثالث، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية،١٩٨٧،ص٢٢٥.

(١٥) سعيد رشيد عبد الغني: المعارضة في النظام السياسي الهندي، رسالة ماجستير، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد،١٩٨٦،ص٣٨.

(١٦) اسراء شريف الكعود: تاريخ التعددية السياسية واثره على تطور النظام السياسي في الهند ١٩٤٧- ١٩٩١، مجلة كلية التربية للبنات ،العدد١٧ السنة الثانية ٢٠٠٦ ،ص ٣٥٣

(١٧) حازم علي الشمري ، النظام السياسي الهندي التجربة البرلمانية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد – كلية العلوم السياسية ، بغداد ، ٢٠٠٢،ص٧٣.

(١٨) محمد جواد علي: النظام السياسي الهندي، مصدر سبق ذكره،ص٢٢١.

(١٩) محي الدين الألوائي، الادب الهندي المعاصر، دار العلم للطباعة،القاهرة ، ١٩٧، ص١٨.

(٢٠) ناظم نواف الشمري ، سياسة الهند الاقليمية في ضوء المتغيرات الدولية الجديدة ١٩٨٠-٢٠٠٠، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة المستنصرية – المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص٨٤.

(21) M.S. Thirumalai, Language In India , Central Institute of Indian Languages , Mysore-India, Volume4,11 November 2004.p1

(٢٢) ستار جبار علاي الدليمي، التجربة البرلمانية في الهند وباكستان دراسة مقارنة، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد- كلية العلوم السياسية ، بغداد ، ٢٠٠٣، ص ٢٧٠.

(٢٣) حسام الدين جاد الرب، الجغرافية السياسية ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ٢٠٠٩، ص١٨١.

(٢٤) روميلا ثابار، الهند الالفية الثالثة، ترجمة محمد خير ندمان ، وزارة الثقافة والاعلام، الرياض، ٢٠١١، ص ص٢٩ ،٣٠.

(25) Robert .I. hardy government & politics in developing nation second edition ,new york 1975,p.p 20-21

(26) s.l.shakdher, the constitution& parliament in India the lok sabha, secretariat , new Delhi, pp.140

(٢٧) بالمر نورمان :النظام السياسي الهندي ترجمة محمد فتح الله ، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، القاهرة،١٩٦٥، ص١٤٩

(٢٨) محمد جواد علي :مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢٩

(٢٩) بالمر نورمان :النظام السياسي الهندي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٤٣ .

(٣٠) منذر الشاوي: القانون الدستوري ،ج١ ، مطبعة شفيق، بغداد ، ١٩٦٧ ، ص١٧٨-١٧٩.

(٣١) محمد جواد علي :مصدر سبق ذكره ، ص ٨ .

(٣٢) اسراء شريف الكعود: تاريخ التعددية السياسية ،مصدر سبق ذكره ،ص ٣٥٤

(٣٣) انظر بالمر: النظام السياسي الهندي، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦١ وايضا حازم علي الشمري ، النظام السياسي الهندي ،مصدر بق ذكره ،ص ١٢٥.

(٣٤) انظر سحر عبد السادة: الاحزاب السياسية في الهند وأثرها في بنية النظام السياسي المعاصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية،٢٠١٤ ،ص٨٤-٨٥ .

(٣٥) المادة ٨٠ و٨٢ من الدستور الهندي لعام ١٩٥٠

(٣٦) المادة ٨٣ و٨٥ من الدستور الهندي لعام ١٩٥٠

(٣٧)) انظر: سحر عبد السادة: الاحزاب السياسية في الهند ،مصدر سبق ذكره، ص٧٨

(٣٨) (فق١ المادة ١٢٤) ، من الدستور الهندي لعام١٩٥٠

(٣٩) حازم علي الشمري، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٨

(٤٠) ستار جبار علاي :التجربة البرلمانية في الهندمصدر سبق ذكره ،ص٣٦ وما بعدها .

(٤١) اسراء شريف الكعود: تاريخ التعددية السياسية ،مصدر سبق ذكره، ص٣٥٦.

(٤٢) بالمر نورمان :النظام السياسي الهندي ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٥٧ .

(٤٣) انظر نتائج الانتخابات الهندية ٢٠١٤ ،على موقع اللجنة على شبكة الانترنيت.

(٤٤) ستار جبار علاي :مصدر سبق ذكره ، ص١٤٣

(45) sankar chose , Indian national congress ,its history& heritage, new delhi,1975, p15

(٤٦) محمد جواد علي :مصدر سبق ذكره ، ص٢٤٢

(47) Stephen e. Atkins, encyclopedia of modern worldwide extremists and extremist groups (greenwood publishing group,2004 ,p264.

(٤٨) عماد قدورة: نتائج الانتخابات الهندية: الدلالات الاستراتيجية ،سلسلة تقارير ،مركز الجزيرة للدراسات، ابو ظبي ،٢٠ أيار ،٢٠١٤ ،ص٥.

(٤٩) حازم الشمري، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٢

(٥٠) للمزيد حول هذه الاحزاب M.L.Ahuja, Electoral Politics and General Elations In India 1952-1998, Mittal Publications,p.4

وكذلك ناظم نواف الشمري ، سياسة الهند الاقليمية ،مصدر سبق ذكره، ص ٩٤

(٥١) للمزيد حول تلك الجماعات ينظر: مصطفى كامل احمد، جماعات المصالح في الهند، مجلة السياسة الدولية العدد ١٢،لسنة ١٩٦٨، ص٢٣ وما بعدها.

(٥٢) انظر اديب صعب : وحدة في التنوع ، دار النهار ،بيروت ، ٢٠٠٣ ، ص ٢٧-٣٣ .

(٥٣) انظر محمد نعمان جلال :التنمية السياسية والاجتماعية في الهند بحث منشور في مجلة الاهرام الرقمي القاهرة ،موقع

www.ahramdital. org.eg.articles.aspx.2007 p5

(٥٤) انظر محمد عبد المنعم صالح الامين: التعددية الثقافية في تجارب الدول المعاصرة الهند نموذجا، الحوار المتمدن ،العدد ٤٨٣١ في ٨ \١١ \٢٠١٢ موقع

www. ahewar.org .masp?i4831

(٥٥) العربي صديقي: ديموقراطية الهند وتحديات النجاح، تقارير مركز الجزيرة للدراسات ،ابو ظبي،٣ تشرين الاول ٢٠١٣،ص٤.

(٥٦) انظر المواد الدستورية من الدستور الهندي ٢٥٤،٢٥٠،٢٤٨،٢٤٥،لسنة ١٩٥٠

(٥٧) انظر الفقرة ٢٩٥ من الدستور

(٥٨) انظر محمد سعد ابو عامود: الهند من اكبر مستعمرة الى اكبر ديموقراطية: الديموقراطية في الهند الواقع والمستقبل، موقع www.ahramdital,org.eg.articles.aspx.2012

(٥٩) انظر: غورشان داس ،الهند المحررة لن تكون نمرا، انها الفيل الذي بدا يتحرك في تثاقل الى امام، مراجعة رشيد جرموني، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٠،ص٣-٤.

(٦٠) محمد نعمان جلال :التنمية السياسية والاجتماعية في الهند ،مصدر سبق ذكره، ص٤.

(٦١) (انظر الباب الثاني والثالث من الدستور الهندي لعام ١٩٥٠)

(٦٢) انظر محمد نعمان جلال : التنمية السياسية والاجتماعية، مصدر سبق ذكره،ص٥.

(٦٣) ذاكر الرحمن الكاتب: الهند.. التعايش السلمي بين الاديان، الاتحاد ،الاماراتيه،١٠ نوفمبر،٢٠١٥ www.alittihad/wajhatcdetails php? Id 68456

(٦٤) يحيى العتواني: التعايش كقيمة انسانية الهند انموذجا، صحيفة الاهالي نت ٥٧١٣ بتاريخ ٢٥ ٢٠١٤١٣١ . .http//alahale. net, 5713

(٦٥) محمد عبد المنعم صالح الامين: التعددية الثقافية في تجارب الدول المعاصرة، مصدر سبق ذكره .

(٦٦) المصدر السابق نفسه.

(٦٧) انظر: بيتراس اوستريفيشيوس وجون بوزمان، اقتصاد الهند الدور والمستقبل في نظام عالمي جديد ،٢٠٠٩موقع الجزيرة .http;\ www Aljazeera.net

(٦٨) محمد نعمان جلال : التنمية السياسية والاجتماعية، مصدر سبق ذكره،ص٥

(69) Atul kohli, et al introduction in the success of India, democracy ,Cambridge; ,Cambridge university press 2011-2

(70) Dean Nelson ,India elections 2014 " the telegraph ,may 14, 2014

* يحيى العتواني : طالب ماجستير صحافة واعلام ،جامعة ميسور ،الهند .

(٧١) محمد نعمان جلال : التنمية السياسية والاجتماعية في الهند ،مصدر سبق ذكره، ص٦

(٧٢) انظر غورشاران داس ،الهند المحررة لن تكون نمرا ،مراجعة رشيد جرموني ،مركز الجزيرة للدراسات ابو ظبي ٢٠١٠،ص٦.

(٧٣) العربي صديقي: ديموقراطية الهند وتحديات النجاح، مصدر سبق ذكره ، ص ٦.

(٧٤) غورشاران داس ،الهند المحررة لن تكون نمرا ،مصدر سبق ذكره ،ص ١٠.

المصادر

١. أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، مكتبة لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٨٦.

٢. أحمد صدقي الدجاني: التعددية السياسية في التراث العربي الإسلامي، في: ندوه التعددية السياسية في الوطن العربي، منتدى الفكر العربي، عمان،١٩٨٩.

٣. اديب صعب : وحدة في التنوع ، دار النهار ،بيروت ، ٢٠٠٣.

٤. اسراء شريف الكعود: تاريخ التعددية السياسية واثره على تطور النظام السياسي في الهند ١٩٤٧- ١٩٩١، مجلة كلية التربية للبنات ،العدد١٧ السنة الثانية ٢٠٠٦ .

٥. أكرم بدر الدين : الديمقراطية الليبرالية ونماذجها التطبيقية ، دار الجوهرة ، بيروت ،١٩٨٦.

٦. الاهرام الرقمي القاهرة، www.ahramdital. org.eg.articles.aspx.2007,p5

٧. الباب الثاني والثالث من الدستور الهندي لعام ١٩٥٠ المادة ٢٩٥ من الدستور الهندي لعام١٩٥٠ الفقرة١ المادة١٢٤من الدستور الهندي لعام١٩٥٠ المواد ٨٠ و٨٢ و٨٣ و٨٥ من الدستور الهندي لعام ١٩٥٠ المواد ٢٤٥،٢٤٨،٢٥٠،٢٥٤، من الدستور الهندي لعام ١٩٥٠

٨. العربي صديقي: ديموقراطية الهند وتحديات النجاح، تقارير مركز الجزيرة للدراسات ،ابو ظبي،٣ تشرين الاول ٢٠١٣.

٩. بالمر نورمان :النظام السياسي الهندي ترجمة محمد فتح الله ، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، القاهرة،١٩٦٥.

بلقيس محمد جواد: التفاعلات الاجتماعية للتعددية السياسية، مجلة دراسات دولية ،العدد ٤٥، ٢٠١٠.

١٠. بيتراس اوستريفيشيوس وجون بوزمان: اقتصاد الهند الدور والمستقبل في نظام عالمي جديد ،٢٠٠٩موقع الجزيرة .http;\ www Aljazeera.net

١١. جابر سعيد عوض: مفهوم التعددية في الأدبيات المعاصرة::مراجعة نقدية، بحث مقدم لندوة التعددية الحزبية والطائفية والعرقية في العالم العربي، الكويت، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية،١٩٩٣.

١٢. جليل إسماعيل مصطفى : التعددية السياسية في الأردن وجذورها الفكرية أطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، جامعة بغداد ،كلية العلوم السياسية ،١٩٩٧ .

١٣. حازم علي الشمري : النظام السياسي الهندي التجربة البرلمانية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد – كلية العلوم السياسية ، بغداد ، ٢٠٠٢.

١٤. حسام الدين جاد الرب: الجغرافية السياسية ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ٢٠٠٩.

١٥. ذاكر الرحمن الكاتب: الهند.. التعايش السلمي بين الاديان، الاتحاد ،الاماراتيه،١٠ نوفمبر ٢٠١٢ www.alittihad/wajhatcdetails php? Id 68456

١٦. روميلا ثابار: الهند الالفية الثالثة، ترجمة محمد خير ندمان ، وزارة الثقافة والاعلام، الرياض، ٢٠١١.

١٧. رياض عزيز هادي :. العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية ، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد ، ط١ ، ١٩٩٥ .

١٨. ستار جبار علاي الدليمي: التجربة البرلمانية في الهند وباكستان دراسة مقارنة، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد– كلية العلوم السياسية ، بغداد ، ٢٠٠٣.

١٩. سحر عبد السادة: الاحزاب السياسية في الهند وأثرها في بنية النظام السياسي المعاصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية،٢٠١٤.

٢٠. سعيد رشيد عبد الغني: المعارضة في النظام السياسي الهندي، رسالة ماجستير، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد،١٩٨٦.

٢١. عماد قدورة: نتائج الانتخابات الهندية: الدلالات الاستراتيجية ،سلسلة تقارير ،مركز الجزيرة للدراسات، ابو ظبي ،٢٠ أيار ،٢٠١٤.

٢٢. غورشان داس :الهند المحررة لن تكون نمرا، انها الفيل الذي بدا يتحرك في تثاقل الى امام، مراجعة رشيد جرموني، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٠ .

٢٣. محمد جواد علي: النظام السياسي في الهند(في مجموعة باحثين) النظم السياسية في العالم الثالث، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية،١٩٨٧.

٢٤. محمد سعد ابو عامود: الهند من اكبر مستعمرة الى اكبر ديموقراطية: الديموقراطية في الهند الواقع والمستقبل، موقع www.ahramdital,org.eg.articles.aspx.2012

محمد عابد الجابري : التعددية السياسية وأصولها وأفاق مستقبلها في التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي (ندوة)منتدى الفكر العربي ،عمان ،١٩٨٩.

محمد عبد المنعم صالح الامين: التعددية الثقافية في تجارب الدول المعاصرة الهند نموذجا، الحوار المتمدن ،العدد ٤٨٣١ في ٢٠١ موقع www. ahewar.org .masp?i4831

محمد عمر مولود: الفيدرالية وإمكانية تطبيقها في العراق، العراق، مؤسسة موكدياني للطباعة والنشر، ٢٠٠٣.

محمد نعمان جلال :التنمية السياسية والاجتماعية في الهند بحث منشور في مجلة الاهرام الرقمي القاهرة، www.ahramdital. org.eg.articles.aspx.2007 p5

٢٥. محي الدين الألوائي: الادب الهندي المعاصر، دار العلم للطباعة، القاهرة ، ١٩٧٢.
٢٦. مصطفى كامل احمد، جماعات المصالح في الهند، مجلة السياسة الدولية العدد ١٢،لسنة ١٩٦٨،.
٢٧. مصطفى منجود: مفهوم التعددية في الفكر السياسي الإسلامي: رؤية منهجية في فكر الشوامخ، بحث مقدم في ندوة التعددية الحزبية والطائفية والعرقية في العالم العربي، الكويت، ١٩٩٣.
٢٨. منذر الشاوي: القانون الدستوري ،ج١ ، مطبعة شفيق، بغداد ، ١٩٦
٢٩. ناظم نواف الشمري : سياسة الهند الاقليمية في ضوء المتغيرات الدولية الجديدة ١٩٨٠-٢٠٠٠، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة المستنصرية – المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية ، بغداد ، ٢٠٠٢.
٣٠. نتائج الانتخابات الهندية ٢٠١٤ ،على موقع اللجنة على شبكة الانترنيت.
٣١. وفاء لطفي :التعددية المجتمعية ،مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاشتراكية، القاهرة، مايو، ٢٠١٢ .
٣٢. يحيى الجمل :التعددية الحزبية في مصر، ندوة التعددية السياسية في الوطن العربي.
٣٣. يحيى العتواني: التعايش كقيمة انسانية الهند انموذجا، صحيفة الاهالي نت ٥٧١٣ بتاريخ ٢٥\١٣\٢٠١٤ . . http//alahale. net, 5713.

المصادر الاجنبية

1. Atul kohli, et al introduction in the success of India, democracy,Cambridge; ,Cambridge university press 2011-2
2. Dean Nelson ,India elections 2014 " the telegraph ,may 14,2014.Encyclopedia Britanica,Vol.8,p.51.
3. M.L.Ahuja, Electoral Politics and General Elations In India 1952-1998, Mittal Publications,p.4
4. M.S. Thirumalai, Language In India , Central Institute of Indian Languages , Mysore-India, Volume4,11 November 2004.p1
5. Robert .I. hardy government & politics in developing nation second edition ,new york 1975,p.p 20-21

6. s.l.shakdher, the constitution& parliament in India the lok sabha, secretariat , new Delhi, pp.140
7. sankar chose , Indian national congress ,its history& heritage, new delhi,1975, p15
8. Stephen e. Atkins, encyclopedia of modern worldwide extremists and extremist groups (greenwood publishing group,2004 ,p264.